



PROVISIONAL

A/34/PV.72

20 November 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة و الثلاثون

الجمعية العامة

معرض عرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم : السيد غرينوفيتش (جمهورية بيلاروسيا)
نائب الرئيس (الاشتراكية السوفياتية)

— مسألة قبرص [٢١] (تابع) :

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ؛

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المعرض نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصويحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza
مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المعرض

79-72626/A

Digitized by UNOG Library

اغتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٣٠مواصلة نظر البند (٢١) من جدول الأعمالمسألة قبرص :

(أ) تقرير الأمين العام (A/34/620 and Corr.1)

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/690)

(ج) مشروع قرار (A/34/L.40)

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : من غير الطبيعي أن نعترف في هذه الجمعية بأننا نشعر ببعض الارتياح لأن قبرص لا تدمي في الوقت الحالي من الجراح التي تعرضت لها نتيجة للتدخل العسكري الأجنبي الذي حدث في ١٩٧٤ . ولكننا يجب أن نعترف بالمثل بأن الجراح لم تلتئم وأن الآلام لم تنته . فلا زالت هذه الجزيرة الواقعة في البحر المتوسط والتي كانت هادئة في يوم من الأيام تذر دموعاً مريرة بسبب هذه المصاعب ، وهي تطلب من الجمعية أن تساعدنا على الحياة في حرية وأن تغير من الماضي المؤلم . ومنذ ست سنوات ، فان شعباً وحكومة قبرص قد أثبتا ضبط النفس والصبر في البحث عن التقدم ، انهما ما زالوا يضعان ثقتهما وأملهما في هذه المنظمة وهذا ما ذكرنا به السيد وزير خارجية قبرص في بيانه في الأسبوع الماضي .

وكجزيرة شقيقة في البحر المتوسط ، فقد استجابت مالطة دائماً الى نداءات التضامن على قدر طاقتها المحدودة ، وهذا ما نعزم الاستمرار فيه دائماً في كافة المحافل المتاحة لنا . وحتى اذا ما كنا ننتقد الأعمال التي تمت في الماضي ، فان الدول التي نقيم معها علاقات طيبة سنتفهم أننا نبحث عن امكانية استرداد قبرص لحقها الشرعي في الاستقلال والحرية والتقدم الاقتصادي والتقارب بين طائفتي الجزيرة .

فالسلم ليس فقط حق للعريقين في الجزيرة ، بل انه أيضاً حق مماثل للدول المجاورة لقبرص فالسلم ضروري في البحر المتوسط ، اذا ما كنا نود ان نحصل على تعاون اقليمي ، كما جاء في نتائج مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي والا فان هذا المؤتمر سيكون مجرد سراب ، وممارسة لا جدوى لها .

لقد اعلن وفد بلادى آراءه الشاملة في الماضي حول هذه المسألة . واليوم نحاول ان نقيم فقط ما اذا كنا قد احرزنا تقدما ام لا ، خلال الاثنى عشر شهرا الماضية منذ مناقشاتنا الاخيرة لهذه المسألة . ان هذه الفترة انما تمثل لنا في هذه الجمعية مجرد انقضاء للوقت ، ولكنه بالنسبة لشعب تبرص فانها تمثل عاما من الآلام ، والتطلعات الشرعية التي حرم منها ، والأسر التي انقسمت والأقارب الذين اختلفوا ، والتقسيم الذى ما يزال يفرض عليه بالقوة .

لقد طالبنا في العام الماضي أن تبحث الطائفتين عن مستقبل أفضل بدلا من اجترار الماضي المرير ، ونحن نجد هذا النداء الحار اليوم . ان هذه خطوة أولية أساسية ، وقد أبرزنا أيضا أن من واجب القوى الخارجية التي تشترك في مسألة قبرص ومن مصلحتها أن تخفف من التوتر بدلا من أن تعمل على اذكاء العداوات القديمة . اننا نعتقد ان القوات العسكرية غير الشرعية يجب أن تنسحب من الجزيرة وأن يتوقف فرض أى تغيير ديموغرافي في الجزيرة . ان هذه الجزيرة الصغرى سيعترض مستقبلها الاقتصادى للخطر اذا ما تم الحد من حرية تنقل سكانها . لقد آن الأوان للبدء في تخفيف معاناة اللاجئين الذين انتزعوا من ديارهم كنتيجة للقتال .

ومن المؤسف للغاية أنه لم يتم تنفيذ أى خطوة من هذه الخطوات الأساسية ، رغم أنه ما زالت ضرورية ، ومن ثم أصبحت أكثر الحاجات الآن . ويجب على هذه الجمعية أن تقيم الموقف وأن تقدم التوصيات الملائمة .

ان تقرير الأمين العام - رغم جهوده المستمرة والمتفانية - يوضح عدم التقدم في هذه المسألة ، وكثيرا ما نجد في التقرير بعض التعبيرات مثل أنه " لم يمكن التوصل الى تلاقى الآراء " أو " لم يمكن التوصل الى أية اتفاقات " . وفي تحليله النهائي يقول :

" ان هذه الفرصة مثل الكثير من الفرص التي سبقتها لم تستغل بشكل كاف وقد

واجهنا مصاعب كثيرة في الحفاظ على الدفعة التي كانت قد نشأت " . (A/34/620, para.29)

ومن المؤسف أن الصلف والتعنت يمنعان فرص التقدم بينما يعاني الشعب . ومن المؤسف أكثر فأكثر ان هذا التعنت يتم تشجيعه رسميا من خارج الجزيرة . ان الموقف تجاه الأمم المتحدة كما جاء في الخطاب الموجه في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر والوارد في الوثيقة A/34/683 هو مؤسف للغاية .

ورغم ذلك فان الأمل في احراز تقدم ما زال قائما ، والمساعي الحميدة للأمين العام ما تزال متاحة والمبادئ الأساسية التي جاءت في قرارات الأمم المتحدة ما تزال هي الرائد الأساسي وسلطات مجلس الأمن ما تزال قائمة ، بحيث يمكن استخدامها اذا ما كان ذلك ضروريا . وبالطبع فان الموقف الحالي لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ان يعترف الجميع بالحاجة الى احداث تغيير .

اني اعتقد أنه اذا ما كان لنا أن نفهم تطور المسألة القبرصية ، فسوف نجد أن هناك عقبة أساسية على طريق احراز التقدم في أن هان الطائفة القبرصية التركية ، ألا وهي - كما يقولون - قلق الأقلية التركية في قبرص بشأن الحماية الكاملة لحقوقهم . ان هذا القلق الحقيقي قد أدى في الماضي الى أن ورثت قبرص موقفا معقدا وصفه المختصون بالقانون الدولي بأنه وضع من الصعب التغلب عليه ، وكنتيجة لذلك فان أحكام الدستور كانت تنتهك أحيانا ، وهذا بالطبع ، كان يؤدي الى قلق متزايد ، والأحداث التي تراكمت بعد ذلك أدت الى التدخل العسكري الأجنبي . وان الشك مستمر ويزيد منه البيانات الملتهبة التي تؤدي الى اشعال عدم الثقة المتبادل بين الطائفتين .

وانا ما اعترفنا بهذا العامل وأخذناه في الاعتبار ، شريطة عدم وجود نوايا سيئة ، فانه يمكن ايجاد حل صالح . ولا يمكن أن ندعي بأن ابتكار الانسان عاجز عن أن يتوصل الى دستـور صالح يعطي الحقوق والضمانات للأقليات ، ويعمل في نفس الوقت من أجل استمرار استغلال قبرص . وانا ما تغلبنا على هذه العقبة الصعبة ، فان المفاوضات في مجالات أخرى يمكن أن تؤدي الى نتائج سريعة ، ويمكن للأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور ايجابي في هذا الصدد .

ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا استمرت المحاولات للتقسيم الدائم المصطنع للجزيرة تحسنت ظلال البنادق وعن طريق التغييرات السكانية الاجبارية و ضد رغبات الأغلبية ، فمن الطبيعي ان أن يستمر التوتر وسوف يحمل بذور الخطر للجزيرة ولجيرانها الآن وفي المستقبل .

اننا في هذه الجمعية يجب ألا نسمح للخلافات حول بعض النقاط - مهما كانت صعوية حلها - بأن تلقي بظلال على وجود مجال واسع من المصالح المشتركة . ولا شك أن التقادم الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية سيتأخر تحقيقهما كثيرا اذا استمر هذا الشك في العلاقات بين الطائفتين وان العلاقات بين الطائفتين والدول المجاورة لا يمكن أن تتقدم في جو من المجابهة .

ولا يمكن لسكان الجزيرة أو المجتمع الدولي أن يقبلوا حلا مصطنعا يفرض عن طريق التدخل العسكري . ان الأساس القوي لقضية قبرص وضعت الجمعية العامة وأيده مجلس الأمن في عدة مناسبات منذ عام ١٩٧٤ . ويجب أن تنفذ القرارات الالزامية الصادرة عن مجلس الأمن .

وبما أننا لم نسجل التقدم المرغوب فيه حتى الآن بالطرق التي اتبعناها ، فإنه يجب أن نبحث عن وسائل تؤدي الى ايجاد نتائج . وفي المقام الأول ، يجب أن يصدق على ولاية الأمين العام ويقويها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة . ان امكانيات ارسال بعثات لتقصي الحقائق أو المساعي الحميدة المستقلة يمكن أن تكون مكملة لجهود الأمين العام وأن تساعد . وكذلك يمكن تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة بحيث تقبله الطائفتان وحيث يمكنه أن يصل الى وضع ضمانات مقبولة بالنسبة لحقوق الانسان لكل شخص في الطائفتين . وعلى أية حال ، فإنه يجب ألا نسكت على أي تأخير في الوصول الى هذا الحل . ان أهم مساهمة في سبيل الخروج من المأزق هي ما يمكن أن يقدمه الجانبان من تنازلات . وقد بذل رئيس جمهورية قبرص مجهودا من هذا القبيل من أجل تجريد الجزيرة من السلاح . ان هذا العرض يستحق التشجيع لأن امكانياته لها مغزى كبير ، داخليا وخارجيا . واذا ما أمكن لهذا العرض أن يقابل بتخفيف لمشكلة اللاجئين انسانيًا وسحب القوات الأجنبية الموجودة في جزء من الجزيرة ، فان الظروف سوف تكون مواتية لاهراز التقدم .

وبالمثل ، فكلما انقضى الوقت دون تحرك - التحرك الحقيقي وليس الوهمي - صعب ايجاد حل دائم . لقد انتظر شعب قبرص طويلا ، وصبره يستحق الشناء . ولكن الصبر لا يمكن أن يدوم .

ان موقفنا تجاه مشروع القرار الذي قدم سوف يستلهم هذه الخطوط العريضة .

السيد فرناندو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : كما تعلم هذه الجمعية ، فانه منذ الأحداث المساوية التي وقعت في عام ١٩٧٥ والتي أثرت على جمهورية قبرص ، قامت مجموعة من دول عدم الانحياز في الأمم المتحدة ببذل قصارى جهدها - في عدة اتصالات - للتفاوض مع الأطراف المعنية ولتقديم مشروع قرار لتبحث هذه الجمعية . لقد بحثت هذه المجموعة ، بحثا وافيا ، مشاغل المجتمع التركي القبرصي وصعابه . وقد بذلت محاولات مضمّنة للتوفيق بين مواقفها الى أقصى حد ممكن . ولقد اشتركت سرى لانكا في محاولات هذه المجموعة منذ عام ١٩٧٦ .

ان حركة عدم الانحياز - منذ فرضت عليها هذه المشكلة المعقدة - قد أيدت - بطريقة لا تتزعزع - استقلال وسيادة ووحدة أراضي ووضع عدم الانحياز لقبرص . وقد عبّر رؤساء الدول والحكومات لحركة عدم الانحياز عن تأييدهم لاتفاق النقاط العشر الذي تم التوصل اليه في نيوقوسيا في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، والذي أكد من جديد :

”... تضامنهم وتأييدهم التام لشعب وحكومة جمهورية قبرص ، وهي عضو مؤسس في حركة عدم الانحياز . وقد طلبوا التنفيذ العاجل لقرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص ، ولا سيما القرار رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اعتمده بالاجماع الجمعية العامة وأيده مجلس الأمن بالقرار رقم ٣٥٦ لعام ١٩٧٤ ” (A/34/542, annex, P.58, para 197) .

لقد ندّد مؤتمر القمة السادس باستمرار خضوع جزء من قبرص للاحتلال الأجنبي . وطلبوا بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات المسلحة الأجنبية ووقف جميع التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لقبرص . كذلك طالب مؤتمر القمة السادس بالاستئناف العاجل للمحادثات بين مندوبي الطائفتين القبرصيتين بطريقة بناءة ووفقا لاتفاق النقاط العشر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن تقدير وفدى الحار للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام فالدهايم ، الذي لا زال يواصل مساعيه الحميدة لاجراء مفاوضات بين مندوبي الطائفتين . وتحت رعايته الشخصية في أيار/مايو هذا العام ، وبعد مفاوضات مستفيضة أمكن التوصل الى اتفاق النقاط العشر .

ورغم هذا الاتفاق وعدد من قرارات الأمم المتحدة ، بما فيها القرارات الرئيسية التي اعتمدت بالاجماع ، لمانا اذن لا تزال تسوية المشكلة سرايا بالنسبة لجزيرة قبرص ؟ لاشك أن المسألة المعنية معقدة للغاية وأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاق النقاط العشر لا يمكن تحقيقهما بين عشية وضحاها . ان لمشكلة قبرص عددا من النواحي المعقدة مثل مشكلة القوات الأجنبية ومشكلة اللاجئين ، والأشخاص المفقودين والقضايا الانسانية ، والتغيرات السكانية غير الشرعية التي تحدث في الجزيرة ، والنواحي الدستورية المختلفة والمسائل الاقليمية وما الى ذلك* .

لقد ذكر الأمين العام بنفسه في تقريره الوارد في الوثيقة رقم (A/34/620) أنه رغم التقدم الهائل الذي تحقق في اجتماع ١٩ أيار/مايو في نيقوسيا :

” . . . فان هذه الفرصة ، مثل غيرها من الفرص العديدة ، لم تفتنم تماما ، وقد

كانت هناك صعاب كثيرة في الحفاظ على قوة الدفع التي خلقت ” . (A/34/620, para. 29) .
ودون أن أشير بأية حال الى التدخل في أمر يخص الطائفتين — وهو الهدء في المفاوضات — فانه من واجب المجتمع الدولي ومسؤوليته أيضا ممثلا في الأمم المتحدة ، أن يساعد ، وأن يشجع — اذا لزم الأمر — حتى في ميد العون لتحقيق تسوية للقضية بأكملها .

لقد ظل هذا البند مدرجا على جدول الأعمال أمدا طويلا ، وقد تبعته معاناة ونزوح ومصاعب لشعب قبرص مع الآثار الوخيمة بالنسبة للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والسلم والأمن الدوليين بصفة عامة . ان سرى لانكا — باعتبارها بلدا غير منحااز ، تتحدث نيابة عن بلد زميل غير منحااز تربطنا بها صلات وثيقة — لا تود أن ترى تورط الدول الخارجية في هذه المسألة . انه أمر يثير القلق العميق لنا جميعا انه فيما يتعلق بقرارات من منطوق حول تنفيذ مقررات اتخذتها فعلا الأمم المتحدة فان هذه المنظمة أخفقت في اتخاذ اجراء ايجابي ، ولا زالت مسألة قبرص موضع قرارات لم تنفذ كدليل على عدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية .

ان هذا يشكك في الثقة بالأمم المتحدة كمؤسسة فعالة تمثل العدالة والحربة والاستقلال رغم الايمان المطلق بالأمم المتحدة باعتبارها المحفل الحقيقي الوحيد لتسوية القضايا الدولية . واننا نأسف أسفا عميقا لتوقف التقدم في المحادثات . واننا لا ننحي باللوم على طرف أو غيره ، ولكن نعرب عن عدم رضائنا عن انه بتوقف المحادثات فان تسوية القضية بأكملها قد تتوقف وان القوات الأجنبية تستمر في احتلال أمة مستقلة ذات سيادة . ولا يمكن ان نتراخى في موقفنا وهو ان التدخل العسكري الأجنبي يينفي ألا يكون وسيلة لتسوية النزاعات .

ومع الأعضاء الآخرين في مجموعة الاتصال لدول عدم الانحياز ، فان سرى لانكا تؤكد ان جهودنا الرئيسية يينفي أن تركز لتنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية ومجلس الأمن . وفي الفصل الثالث من تقرير الأمين العام ، فانه يحدد الجهود التي بذلها نحو تنفيذ الأحكام الخاصة بقرارات الجمعية ، بما في ذلك الأحكام الخاصة بانسحاب القوات الأجنبية ، وتغيير الهيكل السكاني وعودة اللاجئين والمساعدة الانسانية الا انه ، يختتم :

” حيث ان استعداد كلا الجانبين لتعيين ممثلين كما ورد في القرار ١٧٢ / ٣٣ لم يتبلور ، فاني لست في وضع للسير قدما في تنفيذ هذا القرار ” . (A/34/620, para 26) وعليه فان مشروع القرار A/34/L.40 ، الذي سوف يقدم في مرحلة لاحقة اليوم ، يقترح :
” في حالة عدم وجود تقدم في المفاوضات بين الطائفتين بحلول اذار/ مارس ١٩٨٠ انطلاقا من اتفاق ١٩ ايار/ مايو ١٩٧٩ ” .

ينبغي اقامة لجنة مخصصة . واننا نشعر ان مثل هذه اللجنة التي تبقى على اتصال وثيق مع الأمين العام وتتعاون معه بناء على طلبه ، يينفي ان توصي بخطوات لضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة بشأن قبرص . وان الخطوات المحددة التي سوف تتخذ والاجراء الذي سوف ينتهج سوف تكون ، بداببيعة الأمر ، موضع مشاورات وافية . وفي هذه المرحلة ليس لدى ما أقوله الا ان أؤكد من جديد تأييدنا الذي لا يتزعزع لاستقلال وسيادة ووحدة اراضي ووحدة وعدم انحياز قبرص ، وهو مثال قد وضح أكثر كنقطة شامة في البيان المشترك الذي صدر في نهاية الاجتماع الذي عقد على المستوى العالي في نيقوسيا تحت رعاية الأمين العام في ١٨ و ١٩ ايار/ مايو ١٩٧٩ :

" ان استقلال وسيادة ووحدة اراضي وعدم انحياز الجمهورية ينبغي ان تضمن ضد
 أى اتحاد كلياً أو جزئياً مع أى بلد آخر وضد أى شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال"
 (Ibid, Annex V , para 8)

السيد جوهانيس (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : مرة أخرى هذا العام ، لسوء الحظ ، فاننا مضطرون الى ان نسلم بانعدام تقدم حقيقي في الماضي القريب تجاه تسوية مسألة قبرص . وبالرغم من الجهود الدبلوماسية النشطة ، فان الأمين العام أشار في تقريره انه لا يزال من المستحيل تحقيق تقدم ملموس أو مشجع في تنفيذ قرارات منظمنا حول هذا الأمر . ولا يزال اتفاق المشر نقاط بتاريخ ايار/ مايو ١٩٧٩ ، في الوقت الحاضر ، حيرا على ورق ، وان منهجي الطائفتين لا يزالان منقسمين نتيجة لعدم وجود تفاهم بينهما .
 هناك قوات أجنبية لا تزال موجودة على الجزيرة ، وفي واقع الأمر فان هذه الجزيرة مقسمة وعشرات الآلاف من القبارصة زالوا يعانون ويعيشون كلاجئين في وطنهم . وقد ألقى الضوء على أسباب هذا الموقف في البيان الذي أدلى به السيد كيريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، في أول تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، وقد سمع وفد تشيكوسلوفاكيا بتفهم كبير وتعاطف حجه وتقييمه لحالة الأمور فيما يتعلق بمسألة قبرص .
 ان الجهود الدائبة التي بذلها القبارصة من أجل الحفاظ على الاستقلال ووحدة دولتهم أثار تعاطفا حقيقيا من جانب شعب تشيكوسلوفاكيا ، وظهر التعبير عن هذا في العلاقات الودية والتعاون المتزايد والشامل بين بلدينا .

وليس فقط في دورات الجمعية العامة ، ولكن أيضا في مجلس الأمن ، قام وفد تشيكوسلوفاكيا في مناسبات عديدة بالاسهام النشط في المناقشات حول مسألة قبرص كما شرحنا موقفها . وتعتبر مسألة قبرص ، في رأينا ، مشكلة دولية هادة سوف يخدم حلها ليس فقط مصالح شعب قبرص بل سوف يمثل أيضا عنصرا هاما للاستقرار لجميع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وسوف يساعد في هذه المنطقة الهامة من اوروا في تعزيز مبادئ التعايش السلمي كما هو وارد في البيان الختامي للمؤتمر حول الأمن والتعاون في اوروا . واننا نعتقد ان قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن حول مسألة قبرص تتضمن جميع العناصر الضرورية من أجل تسوية عادلة ونهائية لهذه المسألة ، حيث انها تنص على

الاحترام الكامل لسيادة واستقلال ووحدة اراضي وسياسة عدم انحياز جمهورية قبرص . كما تنص القرارات أيضا على ضرورة الانسحاب العاجل لجميع القوات المسلحة الأجنبية من الجزيرة وأيضاً وقف أى تدخل خارجي في شؤون قبرص .

أما فيما يتعلق بمسألة وحدة جمهورية قبرص ، فان قرارات الأمم المتحدة ليس بها أى غموض واننا واثقون تماما بأن الطريق الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لايجاد تسوية سياسية متينة للنزاع هي اعادة اقامة جو من الثقة المتبادلة والتعاون المستمر بين الطائفتين اليونانية والتركية القبرصية وكما أظهر التاريخ بفخزارة فان هاتين الطائفتين سوف تعيشان سويا في جزيرتهما الجميلة .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تستمر في الاعتقاد ليس فقط بامكانية متابعة الجهود للتوصل الى حل عادل قابل للتطبيق ومقبول للطائفتين السوطنيتين بل أيضا بضرورة مثل هذه المتابعة يجب ان يقوم الحوار المتبادل على أساس الاحترام الحصري لمصالح وحقوق الطرفين . ومع ذلك ، فان المحادثات التي تحدثنا عنها كثيرا في الامم المتحدة لا تستطيع ان تتوصل الى نتائج بناءة وحقيقية الا اذا بذل الطرفان في المحادثات جهودا من أجل التوصل الى هدف مشترك ألا وهو الحفاظ على دولة قبرص الموحدة والتغلب على العقبات التي توضع في طريقهما من جانب المصالح الأجنبية .

وفي هذا الصدد ، أود ان أذكر بأن بعض القوى الخارجية ، خلال العام المنصرم ، قد تكون قد تمكنت من تجنب الورطة المؤسفة للشعب القبرصي ، كانت تحاول المراوغة حول المبادئ المسلم بها لتسوية المنازعات كما ورد في مقررات الأمم المتحدة .

ولتحقيق أهدافهم العسكرية والسياسية ، تحاول أن تفرض على قبرص تقسيما يجعل من قبرص قاعدة استراتيجية لحلف شمال الاطلسي . وطبقا لكل ما ذكرته ، فاننا نؤيد وجهة نظر اقلية جميع الأعضاء هنا الذين قبلوا القرار المقدم من رئيس قبرص بنزع السلاح عن قبرص ، ولا شك أن جعل قبرص منزوعة السلاح وانسحاب جميع القوات الأجنبية والقضاة على قواعد الامهريالية ، والقواعد العسكرية سوف تخدم شعب قبرص والمنطقة بأسرها . ان هذه المقترحات يجب أن تشكل أساسا هاما من أجل ايجاد حل لمشكلة قبرص .

وفي هذا العام في الوقت الذي أكدنا فيه ضرورة اخراج مشكلة قبرص من هذا المأزق فاننا نؤيد الاقتراحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي والتي أيدتها قبرص والتي تقول ان مشكلة قبرص ينبغي أن تدرس في مؤتمر دولي تمثل فيه جميع الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة وفي اطار القرارات التي اعتمدها . لقد فكرنا دائما أن مثل هذا المؤتمر سوف يؤدي إلى حل عادل للمشكلة وسجلنا بارتياح عميق الاقتراح المقدم من قبرص من أجل انشاء لجنة خاصة بمسألة قبرص .

وفي النهاية ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا يود أن يعرب عن أمله في أن تؤدي الجهود الحالية لمنظمتنا سريعا إلى تسوية سلمية لمسألة قبرص في اطار مصالح شعبها وأمن شرق البحر الابيض المتوسط والانفراج الدولي . ونحن على استعداد لتأييد جميع القرارات التي من شأنها أن تحبذ هذا الأمر .

السيد إراب (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة قبرص ، التي تناولتها

للمرة الأولى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة في عام ١٩٥٤ ، قد وصلت اليوم مرحلة نجد فيها أن الرغبة المشتركة ومقصد الاقلية الساحقة للمجتمع الدولي تشجيع حل مبكّر للمشكلة عن طريق محادثات بين الطائفتين تطلق من الحقوق الشرعية والاساسية للطائفتين القبرصيتين في اطار اتفاقيتي دنكاش - مكاربوس ، ودنكاش - كبريانو . وهذا في الواقع نتيجة شبه جماعية قد انبثقت من البيانات التي أدلى بها في النقاش العام . ان النقاش العام في هذه الدورة قد أضاف اللثام مرة أخرى عن أن عملية المحادثات بين الطائفتين على قدم المساواة تحث رعاية الأمين العام للأمم المتحدة قد لقيت تأييدا من قطاع كبير وهام من المجتمع الدولي حيث أنها هي الاجراء السليم والعملية لتحقيق حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

وقد أثلج صدرنا أن نلاحظ أن الأمين العام الذي عهد إليه بمهمة المساعي الحميدة ، قد أكد مرارا وتكرارا الدور الذي لا فنى عنه ولا بديل له والذي تلعبه المحادثات بين الطائفتين سعيًا وراء حل سلمي . وعلى سبيل المثال فإن الأمين العام قد أكد في الفقرة ٧٦ من تقريره الى مجلس الأمن في ايار/مايو ١٩٧٨ :

" فيما يتعلق بالنواحي الاجرائية ، قد لا يوجد في الواقع بديل للمفاوضات بين

مندوبي الطائفتين " . (S/12723, para 76)

ان الأمين العام في تقريره الأخير الى الجمعية العامة يبين مرة أخرى :

" ليس هناك بديل لعملية تفاوضية محدودة وفعالة ومقبولة من كلا الجانبين لتسوية

سلمية وعادلة لمسألة قبرص اذا اردنا لها أن تتحقق " . (A/34/620, para 33)

وفي ضوء ذلك الرأي السائد الذي انبثق من النقاش العام وكذلك من البيانات الخاصة لمسألة قبرص ، فقد كان من المتوقع أن أى مشروع قرار سوف يؤكد أولا على عملية التفاوض بين الطائفتين والمساعي الحميدة للأمين العام بعيدا عن العناصر التي يمكن أن تعوق جهود الأمين العام لدعم عملية التفاوض بين الطائفتين . وانني مضطرب في هذه المرحلة أن الخطر أن مشروع القرار قد عجز عجزا كبيرا عن مواجهة المشاغل الأولى للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة قبرص . انه يحتوي عناصر تعتبر جزءا من قرارات واعلانات اعتمدها المحافل الدولية المختلفة حيث لم يكن الجانب القبرصي فيها مثلا أو لم يعط فرصة ليرسم صوته . انه يغفل حقيقة أن ما نحتاج اليه اليوم ، أولا ، هو التشجيع الفعال من قبل الجمعية العامة للطائفتين لكي تبني على الانطلاقة التي تحققت في اجتماعي دنكاش-مكاربوس ، دنكاش-كبريانو . ان الاحكام التي يمكن أن تؤدي الى تدويل المسألة تجعل مشروع القرار الحالي أكثر بعدا عن الواقعية وسوف تؤدي الى آثار هدامة على عملية المفاوضات بين الطائفتين . وقصارى القول ان المشروع سوف يؤخر حل المشكلة حيث أنه لا يعترف بأن جميع نواحي مسألة قبرص تقع في نطاق مفاوضات بين الطائفتين .

ان الجمعية العامة تدرك موقف الحكومة التركية في الجهود من أجل التوصل الى حل عادل

ودائم للمشكلة . وحيث أن هذا قد ذكر في مناسبات عديدة ، فان الحكومة التركية تحافظ بكل ثبات

على رأيها في أنه عن طريق المفاوضات بين الطائفتين على قدم المساواة ، يمكن التوصل الى تسوية

شاملة لمسألة قبرص . ان الحكومة التركية من ثم تؤيد تأييدا مطلقا مهمة المساعي الحميدة للاممين العام . ان حكومتي مصممة على تشجيع الجهود التي ترمي الى تحقيق حل عملي في اطار الاتفاق بين دنكتاش - مكاربوس ، واتفاق العشر نقاط بين دنكتاش - كبريانو اللذين ، في رأينا ، قد ارسيا الأساس لحل يقوم على الحقوق الأساسية والشرعية للطائفتين في اطار جمهورية مستقلة متحدة وفهم منحازة من طائفتين .

وأود أن افتم هذه الفرصة لأجد نيابة عن حكومتي امتنانا العميق للسيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لجهوده الدؤوبة سعيا وراء حل لمشكلة قبرص عن طريق المحادثات بين الطائفتين . كما أننا نشعر بالامتنان ايضا للممثل الخاص للأمين العام في قبرص السفير جالندوبوهل ، ولوكيل الأمين العام السيد بيرز اكوپلار ، ومعاونيه ، والسيد شيرى ، والسيد بيكو ومعاونيه على ذلك التفاني والكفاءة في الاضطلاع بمهامهم ، وانني أكون قد اخلت بواجبي اذا لم أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام السفير بيرز اكوپلار الذي اثبت مرة أخرى ، أنه دبلوماسي محنك يمتلك خصائص بارزة ومعرفة عامة بشؤون قبرص تسهم في العمل التحضيرى لمؤتمر القمة الذي عقد في ١٩ ايار/مايو في نيقوسيا .

ان نقاشا عاما بشأن مشكلة قبرص يجرى ، كما قال الأمين العام في وقت مازالت الجزيرة فيه تتمتع بهدوء لم يسبق له مثيل . كما أن الفترة تحت الاستعراض قد تميزت بانطلاقة مشجعة سعيا وراء تسوية تفاوضية بين الطائفتين . ان الامين العام في هذا المقام في الفقرة ٢٩ من تقريره الى الجمعية العامة قد ذكر :

" ان المسمى نحو حل لمشكلة قبرص عن طريق مفاوضات بين ممثلي الطائفتين قد ادى في احدى المراحل الى تقدم بارز . ان الاتفاق الذي قد تم التوصل اليه تحت رعايتي لى اختتام الاجتماع الذي عقد على مستوى عال في نيقوسيا في ١٩ من ايار/مايو كان تقدما كبيرا " (Ibid., para. 29)

وكمسألة واقع ، ففي اجتماع القمة الذي عقد بين زعماء الطائفتين تقرر استئناف المحادثات بين الطائفتين ووضع الأسس لذلك . ان زعمي الطائفتين وافقا أيضا في النقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار/ مايو على أن يحققا هدنة سياسية وهي في رأيهما كانت أمرا ضروريا لسير المحادثات بين الطائفتين بطريقة مستمرة ومدعمة . ان مفهوم الهدنة السياسية كما تجسد في النقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار/ مايو كان له أهمية خاصة حيث أنه دعا الطائفتين الى الاحجام عن أى اجراء قد يعرض للخطر نتائج المحادثات بين الطائفتين ، واتخاذ اجراءات لدعم حسن النية والثقة المتبادلة . ان الحكومة التركية ترحب بعقد اجتماع قمة دنكاش - كبريانو وبالاتفاق لذي العشر نقاط الذي نجم عنه .

وفي هذه المرحلة الحرجة من النزاع القبرصي عندما نجد أن هناك آمالا عريضة قد وضعت في التطورات التي سوف تتبع ذلك كانت هناك حاجة ملحة الى اجراء عاجل وخلاق لاقتحام الفرصة التي سنحت في نيقوسيا في ١٩ ايار/ مايو ١٩٧٩ . وفي ضوء مفهوم " الهدنة السياسية " كان من المعتقد أن الوقت قد حان للطائفتين لتجريا محادثات بدلا من أن تهنيا على الأساس الذي تم ارساؤه فسي الخطوات التوجيهية بين دنكاش - مكابوس والذي يتألف من أربع نقاط . الأ أنه مما يؤسف له ، أنه رغم الالتزام الذي التزم به الزعيمان القبرصيان بالتمسك بمفهوم الهدنة السياسية الوارد تحت النقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار/ مايو فان الجانب القبرصي اليوناني لم يكف عن الدعاية المغرضة ونشاطاته وسعى في طموح الى الحصول على قرارات من جانب واحد في التجمعات الدولية المختلفة وذلك في محاولة مطلقة لاستغلال جهود صنع السلام واخراجها عن طريقها الأ وهي المحادثات بين الطائفتين .

وكما وضح في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام فان أول مثل هذه المحاولات قد جرت في كولمبو قبل أسبوع من الاستئناف الرسمي للمحادثات بين الطائفتين بما يعد انتهاكا صارخا للنقطة ٦ من الاتفاق الذي تم ابرامه حديثا . ان الطائفة القبرصية التركية وكذلك حكومة بلادى لم تفشلا في استرعاء الانتباه الفوري من جانب الأمين العام للمبادرة القبرصية اليونانية في كولمبو كدلالة ملموسة على الافتقار الى الاهتمام في شأن المحادثات بين الطائفتين والتي كان من المقرر أن تستأنف في ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ .

وبعد اجتماع مكتب تنسيق عدم الانحياز في كولمبو فان القبارصة اليونانيين قد استمروا في دعايتهم الخبيثة وذلك في مؤتمرات دولية مختلفة عقدت في لوزاكا ، وهافانا وريو دي جانيرو بينما

لم تمثل الطائفة القبرصية التركية حتى ولم تعط الفرصة لكي يسمع صوتها . ان القبارصة اليونانيين قد سعوا بكل طموح للحصول على قرارات من جانب واحد في افعال تام للمبادئ الأساسية الواردة في الخطوط التوجيهية والاتفاقات القائمة التي تم التوصل اليها بين الطائفتين . ان عدم تمثيل ، وتشويه الحقائق ، وحملات التشهير وافعال الملاحظات فيما يتعلق بالطائفة القبرصية التركية ، التي كان من المفروض أن تكون شريكة في المفاوضات ، كانت جميعها جزءاً من حملة دعائية مغرضة تهدف الى خداع المجتمع الدولي ودفعه الى الاعتقاد في أن الجانب التركي متعنت ومن ثم فانه ينبغي أن يكون ضحية لقرارات لا يمكن استيعابها .

ان ما نشهده الآن في هذه الدورة للجمعية العامة هو استمرار لا يحتمل لتلك الدعاية القبرصية اليونانية المكثفة . ان الزعامة القبرصية اليونانية في محاولة صارخة لدفع سجلها المخزى من التعنت تحاول الآن أن تعطي ذلك الانطباع الخاطي ، وهو أن المحادثات بين الطائفتين التي بدأت في ١٥ حزيران /يونيه من هذا العام قد توقفت نظراً لتعنت الطائفة القبرصية التركية . انها تدعي أن الزعامة القبرصية التركية قد وضعت شروطاً مسبقة لاستمرار المحادثات التي أدت الى وقفها . ان هذا زيف واضح ، والحقيقة الناصعة هي ان الجانب القبرصي التركي جلس حول مائدة المفاوضات بحسن نية وباخلاص ولم يتقدم قط بأية شروط مسبقة لاستمرار المحادثات . وحيث أن لدى الجانب القبرصي التركي دليلاً دامغاً على أن السيد كبريانو قد تخلى عن الالتزامات التي قدمها سلفة الاسقف مكاريوس في حضور الأمين العام فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية التي قامت على أساسها الخطوط التوجيهية ذات النقاط الأربع ، لذلك فان المتحدث باسم الجانب القبرصي التركي قد اكتفى بأن يطلب من الجانب القبرصي اليوناني تأكيد صلاحية مفاهيم المنطقتين وأمن الطائفة القبرصية التركية .

ورغم أن صلاحية مفهوم المنطقتين قد تأكد في بيان صدر في فيينا في ١٦ شباط /فبراير ١٩٧٧ من جانب الأمين العام وأشير اليه مرتان أمام مجلس الأمن والجمعية العامة في ٣١ آب /اغسطس ١٩٧٧ و ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ من جانب وزير خارجية الجانب القبرصي اليوناني حينئذ ، فإن المفاوضات القبرصية اليونانية في المحادثات بين الطائفتين قد أحجم عن تأكيد أن مفهوم المنطقتين كان أحد المفاهيم التي شكلت أساس الخطوط التوجيهية لاتفاق دنكاش - مكاريوس . كما أنه لم يشير أية اشارة الى مفهوم أمن الطائفة القبرصية التركية .

ان السبب في ذلك الموقف واضح ولم يعد سراً وهو أن القيادة القبرصية اليونانية الحالية تشعر بحساسية حتى تجاه الاشارة الى الخطوط التوجيهية لاتفاق دنكاش - مكاربوس الذي النقطة الأربع . وآخر دليل على ذلك أن لم يأت ذكر لها في ذلك البيان المستفيض الذي ألقاه السيد كبريانو في ١ تشرين الأول / أكتوبر ، والمستر رولانديس في يوم آخر . ان المعلق للطائفة القبرصية اليونانية في صحيفة " سيميريني " السيد / بولس انجيليدس يصف في مقاله الذي نشر في ٢ آذار / مارس ١٩٧٩ تجنب السيد كبريانو لاتفاق دنكاش - مكاربوس على النحو التالي :

" . . . بعد أن أخذ كبريانو زمام الأمور ، فإنه وصل بمسألة قبرص الى طريق مسدود . لقد أنكر ما قبله مكاربوس وتخلي عن اتفاق دنكاش - مكاربوس دون أن يضع سياسة بديلة . الواقع ، انه اعتمد اتجاهها سلبيا كلية . انه يرفض كل شيء ولا يقترح أي شيء ، وانا ما اقترح أي شيء فإنه لا يؤيده عمليا " . (Simerini, 2 March 1979)

ومن الناحية الأخرى ، اذا كان الجانب القبرصي اليوناني مخلصا في شكواه الصاخبة فيما يتعلق بعدم احراز تقدم في المحادثات بين الطائفتين والتي يعزوها تماما الى " تعنت " الجانب القبرصي التركي ، ان لمانا يرفض بكل وضوح مجموعة اقتراحات تقدم بها الأمين العام في ٢٣ آب / افسطس والتي قبلتها الطائفة القبرصية التركية في جهد لمحاولة استمرار المحادثات بين الطائفتين ؟ ان الاجابة بسيطة جدا . انه ليس مهتما بالمفاوضات مع الجانب القبرصي التركي التي تسبق مناقشة الجمعية العامة بشأن مسألة قبرص . ان شغله الشاغل هو أن يؤمن قرارا من الجمعية العامة يمكن أن يستغله السيد كبريانو لأفراضه السياسية الداخلية . ولهذا السبب فان الجانب القبرصي اليوناني بدلا من الدخول في مفاوضات على أساس مقترحات الأمين العام بتاريخ ٢٣ آب / افسطس ، اتهم الجانب القبرصي التركي بالتلاعب بالعواطف عن طريق دوافع خارجية . ان تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة يقدم الينا صورة واضحة لمواقف الطائفتين تجاه اقتراحات ٢٣ آب / افسطس . ان الأمين العام أشار في المنهج المؤرخ ٢٣ آب / افسطس الى قبول الجانب القبرصي التركي ، حيث قال مايلي :

" انني أعتبر أن هذه خطوة بناءة . الا أنه في ذلك الوقت فان الجمعية العامة كانت منعقدة ، وأن الجانب الآخر قد قاوم وحرك دوافع وتوقيتا كان قد تساءل بشأنها . ومن الناحية الأخرى ، فإنه سيكون من المؤسف اذا سمح للاعتبارات من هذا النوع ان تؤثر على المواقف الجوهرية " (A/34/620, para 31)

ان هذه النبذة من تقرير الأمين العام لها مغزاها فيما يتعلق بموقف الجانب القبرصي اليوناني بالنسبة الى المحادثات بين الطائفتين .

ان مفكرة الادارة القبرصية اليونانية المؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ والتي وزعت على جميع الحكومات بشأن ادعاء الاستقلال في دولة قبرص الفيدرالية التركية كان مثلا آخر على الحملة الدعائية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني . والواقع ، أن الموضوع الذي أشار اليه السيد رولانديس في بيانه أمام الجمعية العامة أيضا كان قصدا مدعى للزعامة القبرصية التركية بشأن تقسيم الجزيرة وعلان الاستقلال من جانب واحد . وفي بياني المختصر يوم الخميس الماضي في ممارسة حقني في الرد قرأت فقرة من بيان المفاوض القبرصي اليوناني السابق السيد بابادوبلوس أشار فيها الى مثل هذه الاشاعات " التي تختلقها الحكومة القبرصية اليونانية والصحافة " . (A/34/PV.68, P.23)

لهذا ، فسوف لا أتوسع في هذه النقطة أكثر من هذا في هذه المرحلة .

ان كل هذا يجعل من الواضح الجلي أن المحادثات بين الطائفتين لم تتوقف كدتيجسة لتعنت الجانب القبرصي التركي كما تدعي الزعامة القبرصية اليونانية . ان مسؤولية هذا الموقف غير المرفوب فيه تكمن فقط في الجانب القبرصي اليوناني . انهم لم ينتهكوا النقطة السادسة من اتفاق ١٩ أيار/مايو فحسب ، بل أوضحوا كذلك أنهم لا يستهدون بالمبادئ والمفاهيم التي اتفق عليها في قمة دنكاش - مكابوس . انهم يحاولون الدعاية لتدويل المشكلة على حساب المحادثات بين الطائفتين التي حطموا فرصها لاجراء مفاوضات هامة .

ان الطائفة القبرصية اليونانية تدعي باستمرار ، كما ذكر السيد كبريانو في أول تشرين الأول/أكتوبر ، خلال المحادثات العامة ، وكذلك رولانديس الذي قال في اليوم الآخر ، ان كل محاولتهم خلال السنوات الخمس الأخيرة من أجل ايجاد حل عادل ودائم عن طريق المفاوضات قد اصطدمت بما أسموه بحائط التعنت التركي . واني ان أفند هذه الادعاءات التي لا أساس لها ، فليس في نيتي أن أدخل في تفاصيل حول التطورات التي تمت خلال الخمس السنوات الأخيرة ، فيكفي أن تقارير الأمين العام تتضمن أمثلة بناءة على ما اتخذ ، والمقترحات التي قدمت من الجانب القبرصي التركي من أجل التوصل الى حل عاجل للمشكلة في اطار كيان فدرالي . ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن اجتماعي القمة اللذين عقدا في ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ كانا نتيجة لمبادرات شخصية قام بها السيد دنكاش .

ان حساب التطورات خلال الخمس السنوات الأخيرة يؤدي بنا الى نتيجة انه من أجل تغطية نياتهم الحقيقية ، فان قادة القبارصة اليونانيين قد قاموا بحملات دعائية تحت شعار " التعنت التركي " . ومهما كانت قوة هذه الدعاية المغرضة ، فانها لن تساعد القبارصة اليونانيين على تغطية الحقيقة العارية وهي أنهم لا يريدون حلا لمشكلة قبرص . لماذا يريدون حلا : انهم يعالجون هذا الأمر في جميع المحافل الدولية على أنهم " حكومة قبرص " ، وهم ينكرون على الاتراك في قبرص التمتع بالدخول الحكومي أو بالمساعدات الأجنبية ، كما أنهم يفرضون حصارا اقتصاديا على الطائفة القبرصية التركية . ومن جهة أخرى فان المجتمع القبرصي اليوناني مزدور اقتصاديا ، أما المجتمع الآخر فانه يعاني من الضغط الاقتصادي الذي يمارسه المجتمع الآخر ضده في الجزيرة . وفي مثل هذه الظروف ، فان الطائفة القبرصية اليونانية لا تجد سببا للتفاوض لاجاد حل .

وفي مقال نشر في نيويورك تايمز في ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٧٨ وصف السيد نيقولا س جيج الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها اليونانيون في الجزيرة في العبارات التالية . بالنسبة الى احداث ١٩٧٤ ، كتب السيد جيج :

" ان النتائج المدهشة . . . هو الازدهار الاقتصادي الذي يتمتع به اليونانيون القبارصة بعد أربع سنوات فقط من الهزيمة المأساوية ، وقد أصبح أكثر ازدهارا من أى وقت مضى ، ان المطار الموسع في لارناكا قد ضاعف من قدرته على الشحن ومن عدد الركاب الذي وصل الى مطار نيقوسيا . ان اجمالي الناتج القومي للجزء الجنوبي من قبرص قد زاد بنسبة ١٥ في المائة في كل من عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ."

وقد اقتبست هذه الفقرات من المقال الافتتاحي لمارتن ولكت في صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، في نفس اليوم الذي استؤنفت فيه المباحثات بين الطائفتين ، وهو يوضح تماما نوايا قادة القبارصة اليونانيين :

" ان المنح والقروض والنفقات العسكرية الأجنبية توفر أساسا مريحا ، وان كان فيسر معترف به ، للاقتصاد النشط للقبارصة اليونانيين . ولكن الكثير من هذه الأموال يوجه الى تقسيم الجزيرة ، ويخلق مصالح واسعة من أجل التقسيم . وقد قال أحد الدبلوماسيين الغربيين : " ليست هناك حاجة اقتصادية الى تسوية قد تؤدي في الواقع الى وقف تدفق المساعدات المالية " . ان المخاطر السياسية التي يتعرض لها أى زعيم قبرصي يوناني يحاول ايجاد تسوية ، مخاطرة عظيمة نظرا الى عدد المتطرفين الذين ينتظرون أية فرصة لاستتكار أى تنازل ولو طفيف يقدم للمصالح التركي بمساعدة خارجية ، وان التقسيم يعتبر قصاصة اقتصادية ناجحة للقبارصة اليونانيين . وفي النهاية فان المساعدات التي يحصل عليها القبارصة اليونانيون لا تعتبر سلاحا لتشجيع المقاطعة والنضال من أجل الحصول على هذه القروض " . *

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

ان هذه الاقتباسات توضح تمسك رؤساء الطائفة اليونانية بالوضع الحالي وعدم الاتجاه نحو حل . انهم يدركون حقيقة أن الحل الفدرالي لا يتطلب فقط المشاركة في السلطة التي بين ايديهم الآن ، بل أيضا في اقتسام رفاهيتهم الاقتصادية مع القبارصة الأتراك . ولذلك فقد اعتمدوا ما اسماه " بالكفاح الطويل الأجل " ، وهم يعتمدون على انقلاب في المجتمع التركي في قبرص . وهذا بطبيعة الحال مجرد وهم من الأوهام .

ان بعض الفقرات ذات الصلة من وعظ قام به أسقف الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية اليونانية كريسوستومس في ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ونشر في اليوم التالي في معظم الجرائد اليومية المحلية القبرصية يحدد الأهداف الواضحة للقبارصة اليونانيين :

" . . . لماذا اتفقنا على الاشتراك في المفاوضات بين الطائفتين ، اننا نفضل ذلك من أجل أن نثبت أن المفاوضات ستنتهي الى الفشل . ولهذا ينبغي أن نكف عن الاعتقاد بأن المفاوضات بين الطائفتين سوف تؤدي الى تسوية " . . . " وطالما هناك محافل دولية ، وطالما نستطيع أن نلجأ الى هذه المحافل ، فان عدد المؤيدين لنا سوف يزداد " . " يجب أن نبدأ في القضاء على مسألة " نكون أو لانكون " وأن نزيد من أرض القتال ومن المعازل " .

وفي ضوء هذه الحقائق فان اتهامات اليونانيين بأن العقبة الكبيرة في طريق المفاوضات الجادة هي نقص الارادة السياسية من جانب الأتراك ، وهي ترك لسياسة التقسيم والتوسع . انما هي محاولة للخلط بين البرئ والمذنب عن طريق تشويه الحقائق . ان مثل هذه الادعاءات التي تتسم بالنفاق لا تستطيع أن تخفي الحقيقة فحسب ، ولكنها للأسف أيضا لا يمكن أن تؤدي الى ايجاد حل واقعي وعادل لمشكلة قبرص ، حيث أنها تضيف كثيرا من الشكوك على رغبة الجانب اليوناني في مواجهة الحقيقة .

أود أن أؤكد مرة أخرى أن تركيا ليست لها أية أهداف توسعية ، كما أنها لا تؤيد سياسة تقسيم قبرص . ان حكومتي تعتقد أن الحل الوحيد الممكن لمشكلة قبرص هو نفس الحل الذي يؤيد الحقوق المشروعة للطائفتين في قبرص في اطار جمهورية فدرالية مستقلة غير منحازة . وان أى حل

لا يأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين لن يعيد الاستقرار الى المنطقة ككل . ولكن هل يستطيع قادة القبارصة اليونانيين القول بأنهم لا يؤيدون مسألة الأونسيس ويدعون أن هذا الحل مازال قائما كما ادعوا في البرلمان في ٢٦ حزيران/يونيه ؟

وجزاء من حملة الدعاية نستمع دائما الى زعماء القادة اليونانيين يدعون أن مشكلة قبرص قد نبعت كما يسمون من "العدوان" أو "الغزو" الذي قامت به تركيا في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، وأن الأتراك واليونانيين في قبرص كانوا يعيشون في سلام وانسجام قبل هذا التاريخ . طبيعى أن نتوقع الكثير من القادة اليونانيين الذين يؤيدون الاحداث التي وقعت في قبرص بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ و ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، تلك الاحداث التي دعت الى تدخل تركيا في اطار اتفاقية الحماية . ولست في حاجة الى أن أؤكد على استمرار هذا "السلام والانسجام" المزعومين من زعماء القادة اليونانيين قبل ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ بين الأتراك واليونانيين .

ان تلك الكلمات تشير الى العصر الذهبي الذي كان قائما قبل ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ عندما كان قادة القبارصة اليونانيين يتمتعون بالسلطة ويمارسونها بطريقة غير انسانية . انا ما نظرنا الى الكتاب المعنون " قبرص ، احتضار لم يتم " الذي كتبه أحد القبارصة اليونانيين وهو السيد ب . ن . فانيزيس ، فانه - في رأيي - يصف بموضوعية سلوك القبارصة اليونانيين تجاه القبارصة الأتراك خلال الفترة قبل تموز/يوليه ١٩٧٤ ، انه يقول :

" ان نظرة القبارصة تتأثر كثيرا بالاختلافات الدينية والعرقية ، وقد تسبب هذا في تعظيم النزاع بين الطائفتين اليونانية والتركية ، لقد تفاوض القبارصة اليونانيون عن ذلك في اتباع سياسة " الأناضول والآنوسيس فقط " . ان غالبية القبارصة اليونانيين لم يتبلوا حلا وسطا مع المواطنين الآخرين من الأتراك . الى أن أصبح ذلك متأخرا . وان كثيرا من القبارصة اليونانيين لم يهتموا بمواجهة الأتراك باسم فكرة " ميغال " . ان ممثلي القبارصة اليونانيين أكدوا مرة أخرى على الحاجة الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص . اننا ان نعالج هذا الأمر ، علينا ألا نغفل عن حقيقة أن أهداف هذه القرارات قد تم تعديلها عن طريق التطورات التي حدثت أخيرا في الجزيرة ، وكذلك بواسطة الاتفاقات التي توصلت اليها الطائفتان . لهذا ، فانه ليس من الواقعي أن نطالب بتنفيذ هذه القرارات في جميع مظاهرها دون أن نأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة . بالاضافة الى ذلك ، منذ اعتماد هذه القرارات فان اساس الحل في مشكلة قبرص قد حدد في اتفاق النقاط الأربع الذي تم بين ديكاشاش ومكاربوس ، والذي يرضي باقامة جمهورية اتحادية ذات منطقتين اداريتين للطائفتين غير منحازة ومستقلة من خلال محادثات تجرى بين الطائفتين .

اننا سعداء ان نلاحظ ان الأمين العام في تقريره الى الدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قد قرر :

" لا أزال أعتقد ان المفتاح لأي تقدم ملموس نحو الأهداف الجديدة التي جاءت في قرارات الجمعية العامة يكمن في الشروع بعملية تفاوض فعالة تستهدف تحقيق تسوية عادلة وسلمية لمشكلة قبرص تقوم على اساس المصالح المشروعة للطائفتين. " (A/33/348, Para 23)

لقد قال الأمين العام أيضا في نفس التقرير :

" أما مسألة عودة اللاجئين الى ديارهم وغير ذلك من العناصر المتفق عليها لتسوية

نهائية فقد تناولتها مبادئ دنكتاش - مكاريوس التوجيهية التي تم الاتفاق عليها في ١٢

شباط/فبراير ١٩٧٧ " (المرجع السابق فقرة ٢٠)

في هذه الدورة للجمعية العامة استمعنا مرة أخرى الى التكرار المعتاد من ممثلي القبارصة

اليونانيين بشأن ما يسمونه العدوان التركي واحتلال جزء من الجزيرة بوحدات عسكرية تركية ، وفي

هذا الصدد سوف أشير الى الكلمات الآتية التي قالها الأسقف السابق مكاريوس أمام مجلس الأمن

في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ بعد الأحداث الدامية التي بدأت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ .

" ان هذه الضربة لم تأت في نفس الظروف التي يمكن اعتبارها مسألة داخلية

للقبارصة اليونانيين . انها بوضوح غزو من الخارج وانتهاك صاخ لا استقلال وسيادة جمهورية

قبرص . . . وان الغزو مستمر مادام هناك ضباط يونانيين في قبرص " . (S/PV.1780,

pp. 13-15; 16)

وقال الأسقف السابق في نفس البيان :

" . . . ان الأحداث في قبرص لا تعتبر أمرا داخليا بالنسبة ليونانيين قبرص ، بل

ان أترك قبرص قد تأثروا أيضا . ان الضربة . . . هي غزو يعاني من آثارها شعب قبرص كله

سواء اليونانيون والأترك . ان للأمم المتحدة قوات لحفظ السلم في قبرص . وليس من الممكن

أن تفي هذه القوة بأغراضها في ظروف الغزو العسكري " . (المرجع السابق صفحة ٢١)

في ظل هذه الظروف قررت تركيا أن تمارس حقوقها والتزاماتها التعاهدية وذلك من أجل

حماية استقلال قبرص من القضاء عليه خلال الاعلان المشترك لأنوسيس وكي تنفذ الطائفة التركية

من الابداء . ويفضل عملية السلام التي جاءت في وقتها فان الطائفتين الوطنيتين في قبرص لديهم ما

الفرصة الآن لاعادة صياغة علاقاتهما في اطار التخلص من تكرار التجربة المريرة للماضي القريب ،

كما انه يمكن التخلص من الأخطار الحقيقية لا استقلال وسيادة وسلامة ووحددة أراضي وعدم انحياز

جمهورية قبرص .

أود أن أكرر هنا ان القوات التركية أرسلت الى الجزيرة وفقا لمعاهدة ضمان الوضع في قبرص كدولة مستقلة ولوقف غزو من الخارج وحماية الطائفة التركية في قبرص . ولا يمكن اعتبارها قوات احتلال . وليس لدى تركيا نية الاحتفاظ بقواتها في الجزيرة ، وليس في نيتها أيضا تقسيم هذه الجزيرة . ان تركيا لا تبحث عن مزايا اقليمية في قبرص مهما كانت . وكما أوضحنا في مناسبات متعددة من قبل ، فان حكومة تركيا ، انطلاقا من جهودها للاسهام في السلام والوثام في قبرص سحبت حتى الآن ١٩ ألف من قواتها من الجزيرة كدليل على حسن النية ، وتتعهد بسحب كل قواتها المسلحة من الجزيرة باستثناء تلك القوات التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف ذات الشأن عندما يتم التوصل الى حل نهائي للمشكلة .

استرعى الأمين العام انتباهنا في تقريره الى الجمعية العامة في العام الماضي الى حقيقة وجود أفراد عسكريين ذوى جنسية يونانية :

" ولا تعلم قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ما هو بالضبط عدد العسكريين ذوى الجنسية اليونانية في الجزيرة ، بما في ذلك الفرقة الوطنية اليونانية " A/33/0

(348, Para 15)

وذكر الأمين العام في تقريره الى الدورة الحالية للجمعية العامة ان الوضع في هذا الشأن مازال كما هو موضح في التقارير السابقة . كما أشار أيضا في هذا الصدد :

" بما ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ليست لديها مصادر مستقلة للمعلومات في هذا الشأن ، فان الأعداد الصحيحة للأفراد العسكريين ذوى الجنسية اليونانية . . . في قبرص غير متوفرة " (A/34/620, Para 21)

ثم انتهى الأمين العام الى النتيجة الآتية في تقريره هذا العام الى الجمعية العامة :

" . . . انني أعتبر ان فرص احياء محادثات بين الطائفتين تعتمد على الحفاظ واتباع مفاوضات بناءة . . . ويتوقف على الأطراف مواصلة تلك العملية أو مواجهة نتائج الابقاء على الوضع الحالي الى ما لا نهاية . . . " (المرجع السابق فقرة ٣٢ ، ٣٣)

ان حكومة بلادي تتفق تماما مع تقرير الأمين العام . ان لدينا بعض السلبيات الخطيرة - مع ذلك - فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة مثل القبررار المعروض الآن أمام الجمعية ، لأن

قراراً قد يؤدي إلى إحياء مفاوضات فعالة بين الطائفتين . طالما يواصل أحد الطرفين في عملية التفاوض بين الطائفتين جهوده داخل وخارج الأمم المتحدة في غياب الطائفة القبرصية التركية ، بحثاً عن حل لا يوضع في الاعتبار تماماً العناصر الأساسية للاتفاقات التي عقدت بين الطائفتين ، فإن فرص التقدم نحو حل شامل سوف تكون سراباً بالنسبة له . إن سجل المحادثات بين الطائفتين يوضح بجلالة أنه لم يكن من الممكن البدء في مفاوضات جادة خلال الاجتماعات الصيفية للجمعية العامة للأمم المتحدة . هذه الحقيقة لا يمكن أن تفسر بحاجة الأطراف المتفاوضة في قبرص لإجازات صيفية ، وليس من الصدف أيضاً أن التقدمين الكبيرين اللذين حدثا في المفاوضات بين الطائفتين قد تما فسي الشتاء والربيع قبل دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة . في ضوء ذلك - على وجه الخصوص - نود أن نشدد على وجهة النظر التي ذكرها الأمين العام في تقريره الأخير بأن :

هامة " . (A/34/620, Para 31)

السيد تخونوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان مشكلة قبرص هي من المشاكل الدولية التي تؤدي الى قلق بالغ للقوى المحبة للسلام . ان نتائج مناقشة هذه المشكلة في العام الماضي في الجمعية العامة قد سمحت في اطار تطبيق القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة بالتطلع الى أمل في حل على أساس عادل وجيد ، وهو احترام مبادئ استقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية قبرص ، وانسحاب جميع القوات الأجنبية منها ، واحترام وضعها كبلد غير منحاز .

وكما نعلم جميعا ففي تلك القرارات التي اعتمدت في الدورة الثالثة والثلاثين ، فان الجمعية العامة قد أوصت بتنشيط دور مجلس الأمن في مناقشة مشكلة قبرص ، وفي تطبيق القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأنها . وقد أوضحت أيضا انه من الضروري وضع أطر مؤقتة لحل هذه المشكلة .

واستجابة الى المناشدة الحارة للجمعية العامة ، فان الأمين العام للأمم المتحدة كما جاء في تقريره الذي عرضه علينا في الوثيقة A/34/620 قد بذل جهودا مكثفة من أجل ضمان استئناف المحادثات بين الطائفتين وقد نجح في ذلك ، ومع هذا ، فان هذه المحادثات قد وصلت الى طريق مسدود بسرعة ، وهذا يرجع للأسف الى أنشطة بعض الدوائر الأجنبية . التي قامت أخيرا بتنشيط جهودها بصورة ملموسة والتي يهملها ألا تحل مشكلة قبرص . ان هذه الدوائر ستضعف من المصاعب والعراقيل أمام حل هذه المشكلة ، وهي تحاول باستمرار أن تتجاهل قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، وأن تسحب المشكلة من الأمم المتحدة ، وتحاول حلها في اطار حلف شمال الأطلسي وأجهزته . وهذه الأنشطة تهدف الى الإبقاء على تقسيم قبرص وتهديد وجود دولة مستقلة ذات سيادة ووحدة في قبرص وهي تريد بذلك أن تحوّل الجزيرة الى قلعة عسكرية للحلف المشار اليه في شرقي البحر الأبيض المتوسط . وما يثير الانزعاج بصفة خاصة ، تلك الأنباء الأخيرة بشأن خطط جديدة تهدف الى استخدام القواعد العسكرية في قبرص لأغراض تتعارض مع السلام .

ان الأزمة في قبرص ، هي نتيجة للتدخل المستمر للسافر والخفي في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة . ان حقيقة أن مشكلة قبرص لم تحل ، تزيد من التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ولها آثار سيئة على الوضع الدولي عموما .

ولهذا السبب فان الأمم المتحدة منذ البداية قد علقت أهمية كبرى على ايجاد حل دائم لهذه المشكلة . وحتى عام ١٩٧٤ ، فان الجمعية العامة ثم مجلس الأمن في قراريهما ٣٢١٢ (د-٢٩) في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٦٥ (١٩٧٤) في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ قد طلبا من جميع الدول أن تحترم استقلال وسيادة ووحدة أراضي وسياسة عدم الانحياز في جمهورية قبرص . وفي السنوات التالية ، فان أحكام القرارات المتعلقة بقبرص قد أكدت ، وهي تمثل أساس حل مشكلتها .

ان هذه القرارات تتفق مع مصالح شعب قبرص ، وهي تظهر ارادة المجتمع الدولي الذي يود أن يتم حل سريع لمشكلة قبرص بتأييد التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة الأخيرة بشأنها (A/34/542) (202, para, annex) .

ان مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذي عقد أخيرا في هافانا قد طالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، وطلب من جميع الدول :

” احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي وعدم انحياز قبرص ، كما طالب بوقف كل تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية ، وكذلك بالانسحاب الكامل والفوري دون شروط لجميع القوات المسلحة الأجنبية ولأى وجود عسكري آخر من جمهورية قبرص ” . (نفس المرجع صفحة ٩٩) ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مثل الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، مقتنعة بأن تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص ، هو أساس ممتاز لاجاد حل عادل لمشكلة قبرص . والمطلوب الآن هو تنفيذ تلك القرارات التي اتخذت بصورة فورية ومتسقة .

ونحن مقتنعون بأن المشاكل الداخلية لقبرص يمكن أن تحل في اطار المباحثات بين الطائفتين ، كما جاء في قرارات الأمم المتحدة . ان حلا سلميا وعادلا للتناقضات الداخلية في قبرص ، يجب أن يأخذ في اعتباره صالح الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية . ومن الواضح أن الحق الذي لا يمكن التصرف فيه للقبارة ، في أن يحلوا بأنفسهم المشاكل الداخلية في دولتهم ، لا يمكن أن يتحقق الا اذا ضمت أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية في قبرص يتعارض مع مصالح شعبها .

ومع الكثير من وفود الدول الأعضاء التي تحدثت في الجمعية العامة ، فان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد الاقتراح الذي قدم منذ خمس سنوات من الاتحاد السوفياتي

فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي في اطار الأمم المتحدة لتسوية مشكلة قبرص . وهذا يمكن أن يعتبر خطوة هامة في اطار حل هذه المشكلة حلا عادلا ، ودعم الأمن والسلم في شرقي البحر الأبيض المتوسط . وقد أيد السيد كبريانو ذلك يوم أول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ ، عندما تحدث أمام هذه الجمعية . ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مثل الدول الاشتراكية ، تؤيد تسوية مشكلة قبرص على أساس استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص واحترام سياستها في عدم الانحياز . ونحن نؤيد جعل قبرص منطقة منزوعة السلاح ونرجو ألا تكون هناك ، لاقواعد عسكرية أجنبية ولا قوات أجنبية عسكرية . ونحن نأمل في أن يتم نجاح المفاوضات بين الطائفتين ، وأن تطبق قرارات الأمم المتحدة بشكل جيد في قبرص .

السيد ستايكوف (بلغاريا) (الكلمة بالفرنسية) : انه للأسف بالغ أن نلاحظ مرة أخرى

هذا العام أن مشكلة قبرص لا تزال دون حل ، وأن المفاوضات التي تمت قد حققت نتائج هزيلة . ان قلق المجتمع الدولي في هذا الشأن ، تدعّمه الملاحظة التي ذكرها الأمين العام في تقريره بشأن أنشطة المنظمة العالمية وهي أن الوضع الحالي في الجزيرة غير مرض وخطير ، وانه يهدف الى ايجاد ديناميية خاصة به ليس من شأنها تسهيل ايجاد حل يتم الاتفاق بشأنه .

ويعنى آخر ، فان قبرص لازالت بؤرة للتوتر ، تشكل خطرا عظيما على السلام ليس فقط في شرقي البحر الأبيض المتوسط بل وعلى مستوى أوسع وأكبر . ومن المفهوم أيضا ان الموقف في الجزيرة يثير قلق المجتمع الدولي وجميع الدول التي تهتم مخلصا بتدعيم السلام العالمي والأمن الدولي وسياسة الانفراج .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تعتقد من ناحيتها ان هناك عددا كبيرا من الأسباب لكي تأمل في أن مشكلة قبرص سوف تحل بسرعة بطريقة سلمية ومنصفة . وقبل كل شيء ، ولما كانت بلادى تقع قريبة من بؤرة التوتر الساخنة هذه ، فمن الواضح أنها لا يمكن أن تبقى غير مبالية بكيفية ووقت القضاء على هذه البؤرة .

وبصفتنا بلد يقع في وسط البلقان ، فان بلغاريا تتبع سياسة متناسقة ، تهدف الى تعزيز علاقات حسن الجوار مع جميع البلدان المجاورة القريبة منها والبعيدة ، من أجل تحويل منطقتنا الى منطقة سلام دائم ، في ظل حسن الجوار والتعاون المخلص . وعلى الصعيد الواسع فان بلغاريا تهتم بدرجة كبيرة بالقضاء على بؤرات التوتر في العالم اجمع ، التي تعتبر في حد ذاتها شرطا ضروريا من أجل وضع حد لخطر اندلاع حرب جديدة ، كما تعتبر أساسا للتنمية وتدعيم الوفاق ، وتحويله الى عملية لا رجعة فيها ، وبطبيعة الحال ، فان أي من هذه الأهداف التي تتفق مع وتقوم على اساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والبيان الختامي لمؤتمر هلسنكي ، لا يمكن ان تتحقق تماما اذا ما ظل الموقف متفجرا في قبرص .

ان موقف جمهورية بلغاريا الشعبية بالنسبة لمشكلة قبرص ، والطريق الصحيح لايجاد حل لها ، معروف تماما . وقد أعربنا عنه مرات عديدة في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى ، ثنائية ومتعددة الأطراف . ان سياستنا سياسة مبدأ ، ولا تأخذ في اعتبارها الظروف الحالية ، وكما أكد الرفيق تودور جيفكوف رئيس مجلس الدولة في آيار/مايو الماضي أمام الجمعية الوطنية " ان جمهورية بلغاريا الشعبية قد أيدت بطريقة دائمة ومستمرة ، جميع الجهود من أجل التوصل الى تسوية سلمية وعادلة لمسألة قبرص تضمن سيادة ووحدة أراضي واستقلال وعدم انحياز دولة قبرص " .

وليست من قبيل محاسن الصدق ان تزداد العلاقات بين جمهورية قبرص وبلغاريا بروح من الصداقة المخلصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، بالاضافة الى ذلك ، فان جمهورية بلغاريا الشعبية تود مخلصا ان يعيش جيرانها اليونانيين والأترك في روح من التفاهم والوفاق مع بعضهما البعض في ظل جمهورية قبرص . واما بالنسبة لبلادي ، فاسمحوا لي أن أقول اننا لم نحاول أبدا ان نستغل أية أزمة لمصالح أنانية ، بل على العكس من ذلك قدما فعلا الدليل على حسن نوايانا في مساهمتنا في الجهود المبذولة لحل مشكلة قبرص .

اننا ندرك تماما ان ايجاد حل نهائي وعادل لمشكلة قبرص عملية صعبة ومعقدة ، ولكن في نفس الوقت ، فاننا نعتقد انه اذا ما وجدت الشروط الأساسية والاطار الضروري ، فان هذا من شأنه ان يضمن تقدما سريعا وجوهريا على هذا الطريق . ان مثل هذا الأساس وارد في اعلانات ممثلي

الطائفتين اللتين عاشتا على مدى قرون عديدة في روح من السلم والتفاهم . هذه الاعلانات تحدد ان هناك هدفا مشتركا ، هو اقامة قبرص المستقلة ذات السيادة وغير المنحازة مع احترام تام لوحدة اراضيها .

ان الامل الملائم لهذه الغاية ، قد تم صياغته في قرارات الأمم المتحدة حول مسألة قبرص وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي تم اعتماده بالاجماع وقبلته الطاقتان ، والذي اعتمده مجلس الأمن بموجب قراره رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) . وباختصار ، فان العناصر الأساسية التي من شأنها ان تكون اساس حل مقبول وعادل وسلمي ، معروفة تماما ، وأهم هذه العناصر هو احترام جميع البلدان لسيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص ، والانسحاب الفوري لجميع القوات المسلحة وجميع الأشخاص العسكريين الأجانب من قبرص ، ووقف التدخل بأية صورة من الصور في الشؤون الداخلية للجزيرة .

ولكن يجدر بنا القول هنا بأنه لم يحرز أي تقدم بالنسبة لتسوية مسألة قبرص ، وان القرارات ما زالت غير منفذة ، بينما الموقف في الجزيرة ظل متوترا . وان جانبا هاما من السكان ما زال يعيش كالأجانب ، وان وجود القوات المسلحة الأجنبية ما زال قائما .

ولكن هناك بارقة من أمل ظهرت في الأفق باحراز بعض التقدم في تسوية المصاعب التي ولدت ، وذلك في ايار/مايو من هذا العام عن طريق اتفاقية من عشر نقاط بين ممثلي الطاقتين ، تم التوصل اليها بفضل الجهود الحميدة للدكتور كورت فالدهايم اميننا العام . ولكن لسوء الحظ فان هذه الآمال كانت سابقة لأوانها ، لأن المفاوضات قد توقفت من جديد . ونحن ان نلاحظ الأسباب التي تعوق التوصل الى حل سلمي ، فلا بد ان نعترف بأن هناك مكانة خاصة يجب ان تولى لانتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص . وأكثر من ذلك ، فان بعض الأوساط تحاول ان تستغل الموقف الناجم عن توقف المحادثات بين الطاقتين كذريعة لفرض حل يخرج عن اطار القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، معارضة بذلك مبادئ وأهداف هذه القرارات فهل هناك من شك ان في ان هذه المحاولات تتعارض مع الرغبة والعزيمة لدى شعب قبرص في الاحتفاظ بوحدة أراضي الجزيرة كجمهورية مستقلة ، ذات سيادة ، وغير منحازة ؟

ان بلادى مقتنعة تماما بأهمية الدور الذي تستطيع ان تقوم به الأمم المتحدة في هذا

الصدد ، من أجل تسوية فعالة للأزمة بتسهيل وتشجيع المحادثات ، وكذلك ايجاد ضمانات سياسية تضمن لقبص ان تكون دولة حرة ، ذات سيادة ، مستقلة وغير منحازة .

وفي رأينا فان مشكلة قبرص ينبغي أن تجد حلا سياسيا من خلال محادثات جادة بين اللطفتين دون أى تدخل خارجي ، ونحن واثقون ان المصالح الدائمة والمشروعة للقبارصة اليونانيين والأترك أهم بكثير من الخلافات المؤقتة بين اللطفتين .

وفي نفس الوقت ، فاننا لازلنا على قناعة بأهمية وقاعدة الاقتراح السوفياتي الذي أيده السيد كبريانو رئيس جمهورية قبرص ، والذي يتعلق بمقعد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة حول مشكلة قبرص . هذا طريق يفتح آفاقا واقعية من أجل التخلب على الركود الحالي ، ان مثل هذا المؤتمر سوف يسهم بلاشك في تعزيز هوية الأمم المتحدة .

وفي الختام أود أن أذكر بأن حكومة وشعب جمهورية بلغاريا يحدوهما أمل مخلص ، ففي اننا سوف نصل في القريب العاجل الى حل دائم وعادل وسلمي لمشكلة قبرص ، حل يستجيب لمصالح الشعب القبرصي ، القبارصة اليونانيين ، والقبارصة الأترك على حد سواء ، ويستجيب لمصالح السلم والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع ، ويتمشى مع أهداف الوفاق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو السيد ممثل الجزائر ليقدم مشروع القرار

. A/34/L.40

السيد بجاوى (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان فريق الاتصال لدول عدم

الانحياز المكلف بمتابعة مسألة قبرص والمكون من غيانا ، الهند ، مالي ، يوغوسلافيا ، سرى لانكا ، وكوبا بوصفها الرئيس الحالي لدول عدم الانحياز ، والجزائر ، قد قدم مرة أخرى هذا العام مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40 .

لقد كان شاغلنا دائما هو البحث عن كافة العناصر البناءة التي يمكنها أن تعيد جو الثقة المتبادلة من أجل حل مشكلة قبرص التي طرحنا منذ ست سنوات ، ولا زالت - للأسف - موجودة في هذه المنطقة من شرقي المتوسط حيث الموقف متفجر بالفعل . والآن أكثر من أى وقت مضى ، بيد و لنا أن سياسة عدم الانحياز فقط هي التي ستسمح لقبرص بأن تستعيد انسجامها ووحدتها وسلامة أراضيها . وعلى ذلك ، فقد ركزنا اهتمامنا التام على المطالب الشرعية لممثلي قبرص دون أن نتجاهل - في الوقت ذاته - اهتمامات وقلق المتحدئين باسم الطائفة القبرصية التركية .

ان المفاوضات لم تكن سهلة هذا العام ، وقد اعتقدنا عدة مرات أن مشروع القرار هذا لن يرى النور أبدا ، لاننا حاولنا أن نتفادى ونتخطى القصور الذاتي بين الطائفتين وكذلك الخصومات وعدم التفهم ، وعدم الثقة التي كانت تزيد ابتعادنا عن الوصول الى هذا الانصهار الذي - أثق - من أن كل شخص في الجزيرة يتطلع اليه .

لقد درسنا المشكلة من كافة جوانبها ومظاهرها ، دون أن نكون محايدين تماما لانه في هذه الحالة بالذات ، لا يمكن أن يعني الحياد الدقيق الا عدم المبالاة . ونحن لا يمكننا ألا نبالي بمصير شعب قبرص كله ، الذي يجب أن نحافظ على استقلاله وعلى سياسته في عدم الانحياز . ان بلدان عدم الانحياز التي ترى أن قبرص يجب أن تجنب كافة التدخلات والاضغوط الخارجية ، لتولي أهمية حقيقية للمفاوضات بين الطائفتين ، لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذي من شأنه أن يضع حدا للوضع الراهن الذي يولّد عدم الاستقرار ، وخيبة الأمل ، والمخاطر ان البحث عن حل لمشكلة قبرص عن طريق المفاوضات بين ممثلي الطائفتين قد أدى أخيرا الى اتفاق عقد تحت اشراف الأمين العام في ١١ أيار/مايو عام ١٩٧٩ ، لكم بيد وأن هذه الدفعة قد تحطمت منذ البداية ، لكننا لازلنا نعتقد ونؤمن بأن أية تسوية صالحة يجب أن تمر عن طريق الحوار بين الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية على حد سواء .

من أجل أن نعاون الطرفين المعنيين في التغلب على مصاعبهما والمعارضة طويلة الأمد الموجودة بينهما ، يجب أن نخلق الظروف الضرورية التي تسمح لكل طائفة بأن تشعر بالاطمئنان على حاضرهما ومستقبلها وأن نشجع على وجود حل يقبله الجميع .

كل هذه الاهتمامات التي أيدتها بلدان عدم الانحياز ، بيد ولنا ، انها انعكست في مشروع قرارنا الذي تمثل ديباجته - باستثناء ثلاث فقرات - نفس ما قدم وأقر في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ولقد رأى مقدمو المشروع انه من المفيد ان يذكر في الفقرة الثالثة من الديباجة عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وكذلك فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص . كما رحبوا في الفقرة السادسة من الديباجة بالاتفاق على النقاط العشر الذي تم في ١٩ أيار/مايو الماضي .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق تؤيد هذا الاتفاق ، أما الفقرة "٣" من المنطوق ، فقد استلهمت من الفقرة ٢٠١ من اعلان مؤتمر قمة هافانا الذي يؤكد :

"... حق جمهورية قبرص وشعبها في السيادة والسيطرة التامة والفعالة على

المنطقة المحتلة في قبرص ، ومواردها الطبيعية وغيرها من الموارد الأخرى ، كما طالب جميع

الدول بتأييد حكومة قبرص ومساعدتها على ممارسة الحقوق سالفة الذكر " . (A/34/542)

(annex, p.59, para 201) .

أما الفقرات ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، و ١١ من المنطوق فقد أخذت من القرار

A/33/15 ، الذي أعتمد في العام الماضي . وأخيرا ترحيب الفقرة "١٠" بمقترح الرئيس كبريانو رئيس

جمهورية قبرص الرامي الى تجريد قبرص تجريدا كاملا من السلاح .

لانود أن نتهم هذا العام مرة أخرى بأننا نفتح أبوابا وهمية ، لذا ، تفادينا مظهر ضعف

لم نستطع تجنبه في العام الماضي ألا وهو التكرار ، وهذا سيوضح بصورة كافية الى أى مدى تقلقنا

الهوة التي تفصل بين الطائفتين وافتقارهما الى وجود الثقة المتبادلة بينهما .

وفي الفقرة ١٢ ، نطلب من الأمين العام أن يتقدم بتقرير قبل ٣١ اذار/مارس عام ١٩٨٠ ،

حول التقدم الذي أحرز في المفاوضات بين ممثلي الطائفتين . وفي حالة ما اذا وجد الأمين العام

افتقارا الى التقدم خلال هذه المحادثات ، فان الفقرة " ١٣ " من المنطوق تخوّل لرئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة سلطة تشكيل لجنة مخصصة تتكون مما لا يقل عن سبعة دول أعضاء . ويجب هنا أن نعدّل من الفقرة " ١٣ " من المنطوق بأن نضيف اليها كلمة " دول " . ودور اللجنة المخصصة يجب أن يتمثل أولا ؛ في الابقاء على الاتصال بالأمين العام لتسهيل المفاوضات بين الطائفتين والوصول بها الى نتائج ناجحة ، كما ورد في الفقرة " ١٤ " من المنطوق ؛ وثانيا ، أن تشجع بالتشاور - مع الأمين العام - على تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الجمعية العامة بشأن قبرص ، كما ورد في الفقرة " ١٥ " من المنطوق .

ان فريق اتصال بلدان عدم الانحياز ، المكلف بمتابعة مسألة قبرص ، يعرب عن أمله في أن مشروع القرار الذى قدمه اليوم للسادة المندوبين لدراسته ، سوف يحظى بدعم واسع النطاق فى الجمعية العامة . كما نأمل أن يستطيع شعب قبرص أن ينسى مصاعب الماضي من أجل أن يوجه جهودهم بحزم نحو المستقبل ، وهو المستقبل الذى لا يمكن أن ينظر اليه الا فى اطار جمهورية قبرص التى تتمتع بجميع مظاهر السيادة القائمة على الارادة التى عبر عنها الشعب بأكمله فى الحفاظ على استقلاله ووحدته اراضيه وسياسته فى عدم الانحياز .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان مسألة قبرص قد كانت دوما موضع اهتمام خاص من كوبا نظرا لروابط الصداقة التي تربطنا بحكومة وشعب قبرص والتغيرات والمصاعب الكبيرة التي واجهها هذا الشعب على مدى عقد نتيجة لاحتلال جزء من أراضيه من جانب قوات الاحتلال الأجنبية . ان وفد بلادى مثل كثير من وفود دول حركة عدم الانحياز ، التي كانت جمهورية قبرص عضوا فيها منذ نشأتها ، قد شارك بفاعلية في مناقشات هذا الموضوع منذ تناولته الجمعية العامة .

ان كوبا تؤيد سيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص . ان مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي عقد في هافانا ، قد أعرب عن تأييده الحازم الذى لا يتزعزع لهذه المبادئ ، وأشار الى ذلك في بيانه أمام الجمعية العامة الرئيس فيدل كاسترو وقد ذكر أن المؤتمر قد أكد من جديد ووسع من نطاق قراراته الخاصة بالتضامن ، والتي ترمي الى تحقيق تطلعات شعب قبرص :

” الجزيرة التي لا تزال تحتل القوات الأجنبية جزءاً من أراضيها ” A/34/PV.31 و 32 و 33 و 34 و 35 و 36 و 37 و 38 و 39 و 40 و 41 و 42 و 43 و 44 و 45 و 46 و 47 و 48 و 49 و 50 و 51 و 52 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و 58 و 59 و 60 و 61 و 62 و 63 و 64 و 65 و 66 و 67 و 68 و 69 و 70 و 71 و 72 و 73 و 74 و 75 و 76 و 77 و 78 و 79 و 80 و 81 و 82 و 83 و 84 و 85 و 86 و 87 و 88 و 89 و 90 و 91 و 92 و 93 و 94 و 95 و 96 و 97 و 98 و 99 و 100 و 101 و 102 و 103 و 104 و 105 و 106 و 107 و 108 و 109 و 110 و 111 و 112 و 113 و 114 و 115 و 116 و 117 و 118 و 119 و 120 و 121 و 122 و 123 و 124 و 125 و 126 و 127 و 128 و 129 و 130 و 131 و 132 و 133 و 134 و 135 و 136 و 137 و 138 و 139 و 140 و 141 و 142 و 143 و 144 و 145 و 146 و 147 و 148 و 149 و 150 و 151 و 152 و 153 و 154 و 155 و 156 و 157 و 158 و 159 و 160 و 161 و 162 و 163 و 164 و 165 و 166 و 167 و 168 و 169 و 170 و 171 و 172 و 173 و 174 و 175 و 176 و 177 و 178 و 179 و 180 و 181 و 182 و 183 و 184 و 185 و 186 و 187 و 188 و 189 و 190 و 191 و 192 و 193 و 194 و 195 و 196 و 197 و 198 و 199 و 200 و 201 و 202 و 203 و 204 و 205 و 206 و 207 و 208 و 209 و 210 و 211 و 212 و 213 و 214 و 215 و 216 و 217 و 218 و 219 و 220 و 221 و 222 و 223 و 224 و 225 و 226 و 227 و 228 و 229 و 230 و 231 و 232 و 233 و 234 و 235 و 236 و 237 و 238 و 239 و 240 و 241 و 242 و 243 و 244 و 245 و 246 و 247 و 248 و 249 و 250 و 251 و 252 و 253 و 254 و 255 و 256 و 257 و 258 و 259 و 260 و 261 و 262 و 263 و 264 و 265 و 266 و 267 و 268 و 269 و 270 و 271 و 272 و 273 و 274 و 275 و 276 و 277 و 278 و 279 و 280 و 281 و 282 و 283 و 284 و 285 و 286 و 287 و 288 و 289 و 290 و 291 و 292 و 293 و 294 و 295 و 296 و 297 و 298 و 299 و 300 و 301 و 302 و 303 و 304 و 305 و 306 و 307 و 308 و 309 و 310 و 311 و 312 و 313 و 314 و 315 و 316 و 317 و 318 و 319 و 320 و 321 و 322 و 323 و 324 و 325 و 326 و 327 و 328 و 329 و 330 و 331 و 332 و 333 و 334 و 335 و 336 و 337 و 338 و 339 و 340 و 341 و 342 و 343 و 344 و 345 و 346 و 347 و 348 و 349 و 350 و 351 و 352 و 353 و 354 و 355 و 356 و 357 و 358 و 359 و 360 و 361 و 362 و 363 و 364 و 365 و 366 و 367 و 368 و 369 و 370 و 371 و 372 و 373 و 374 و 375 و 376 و 377 و 378 و 379 و 380 و 381 و 382 و 383 و 384 و 385 و 386 و 387 و 388 و 389 و 390 و 391 و 392 و 393 و 394 و 395 و 396 و 397 و 398 و 399 و 400 و 401 و 402 و 403 و 404 و 405 و 406 و 407 و 408 و 409 و 410 و 411 و 412 و 413 و 414 و 415 و 416 و 417 و 418 و 419 و 420 و 421 و 422 و 423 و 424 و 425 و 426 و 427 و 428 و 429 و 430 و 431 و 432 و 433 و 434 و 435 و 436 و 437 و 438 و 439 و 440 و 441 و 442 و 443 و 444 و 445 و 446 و 447 و 448 و 449 و 450 و 451 و 452 و 453 و 454 و 455 و 456 و 457 و 458 و 459 و 460 و 461 و 462 و 463 و 464 و 465 و 466 و 467 و 468 و 469 و 470 و 471 و 472 و 473 و 474 و 475 و 476 و 477 و 478 و 479 و 480 و 481 و 482 و 483 و 484 و 485 و 486 و 487 و 488 و 489 و 490 و 491 و 492 و 493 و 494 و 495 و 496 و 497 و 498 و 499 و 500 و 501 و 502 و 503 و 504 و 505 و 506 و 507 و 508 و 509 و 510 و 511 و 512 و 513 و 514 و 515 و 516 و 517 و 518 و 519 و 520 و 521 و 522 و 523 و 524 و 525 و 526 و 527 و 528 و 529 و 530 و 531 و 532 و 533 و 534 و 535 و 536 و 537 و 538 و 539 و 540 و 541 و 542 و 543 و 544 و 545 و 546 و 547 و 548 و 549 و 550 و 551 و 552 و 553 و 554 و 555 و 556 و 557 و 558 و 559 و 560 و 561 و 562 و 563 و 564 و 565 و 566 و 567 و 568 و 569 و 570 و 571 و 572 و 573 و 574 و 575 و 576 و 577 و 578 و 579 و 580 و 581 و 582 و 583 و 584 و 585 و 586 و 587 و 588 و 589 و 590 و 591 و 592 و 593 و 594 و 595 و 596 و 597 و 598 و 599 و 600 و 601 و 602 و 603 و 604 و 605 و 606 و 607 و 608 و 609 و 610 و 611 و 612 و 613 و 614 و 615 و 616 و 617 و 618 و 619 و 620 و 621 و 622 و 623 و 624 و 625 و 626 و 627 و 628 و 629 و 630 و 631 و 632 و 633 و 634 و 635 و 636 و 637 و 638 و 639 و 640 و 641 و 642 و 643 و 644 و 645 و 646 و 647 و 648 و 649 و 650 و 651 و 652 و 653 و 654 و 655 و 656 و 657 و 658 و 659 و 660 و 661 و 662 و 663 و 664 و 665 و 666 و 667 و 668 و 669 و 670 و 671 و 672 و 673 و 674 و 675 و 676 و 677 و 678 و 679 و 680 و 681 و 682 و 683 و 684 و 685 و 686 و 687 و 688 و 689 و 690 و 691 و 692 و 693 و 694 و 695 و 696 و 697 و 698 و 699 و 700 و 701 و 702 و 703 و 704 و 705 و 706 و 707 و 708 و 709 و 710 و 711 و 712 و 713 و 714 و 715 و 716 و 717 و 718 و 719 و 720 و 721 و 722 و 723 و 724 و 725 و 726 و 727 و 728 و 729 و 730 و 731 و 732 و 733 و 734 و 735 و 736 و 737 و 738 و 739 و 740 و 741 و 742 و 743 و 744 و 745 و 746 و 747 و 748 و 749 و 750 و 751 و 752 و 753 و 754 و 755 و 756 و 757 و 758 و 759 و 760 و 761 و 762 و 763 و 764 و 765 و 766 و 767 و 768 و 769 و 770 و 771 و 772 و 773 و 774 و 775 و 776 و 777 و 778 و 779 و 780 و 781 و 782 و 783 و 784 و 785 و 786 و 787 و 788 و 789 و 790 و 791 و 792 و 793 و 794 و 795 و 796 و 797 و 798 و 799 و 800 و 801 و 802 و 803 و 804 و 805 و 806 و 807 و 808 و 809 و 810 و 811 و 812 و 813 و 814 و 815 و 816 و 817 و 818 و 819 و 820 و 821 و 822 و 823 و 824 و 825 و 826 و 827 و 828 و 829 و 830 و 831 و 832 و 833 و 834 و 835 و 836 و 837 و 838 و 839 و 840 و 841 و 842 و 843 و 844 و 845 و 846 و 847 و 848 و 849 و 850 و 851 و 852 و 853 و 854 و 855 و 856 و 857 و 858 و 859 و 860 و 861 و 862 و 863 و 864 و 865 و 866 و 867 و 868 و 869 و 870 و 871 و 872 و 873 و 874 و 875 و 876 و 877 و 878 و 879 و 880 و 881 و 882 و 883 و 884 و 885 و 886 و 887 و 888 و 889 و 890 و 891 و 892 و 893 و 894 و 895 و 896 و 897 و 898 و 899 و 900 و 901 و 902 و 903 و 904 و 905 و 906 و 907 و 908 و 909 و 910 و 911 و 912 و 913 و 914 و 915 و 916 و 917 و 918 و 919 و 920 و 921 و 922 و 923 و 924 و 925 و 926 و 927 و 928 و 929 و 930 و 931 و 932 و 933 و 934 و 935 و 936 و 937 و 938 و 939 و 940 و 941 و 942 و 943 و 944 و 945 و 946 و 947 و 948 و 949 و 950 و 951 و 952 و 953 و 954 و 955 و 956 و 957 و 958 و 959 و 960 و 961 و 962 و 963 و 964 و 965 و 966 و 967 و 968 و 969 و 970 و 971 و 972 و 973 و 974 و 975 و 976 و 977 و 978 و 979 و 980 و 981 و 982 و 983 و 984 و 985 و 986 و 987 و 988 و 989 و 990 و 991 و 992 و 993 و 994 و 995 و 996 و 997 و 998 و 999 و 1000

ولا يمكن لنا كذلك أن نقبل من ناحية المبدأ ، الاحتلال الأجنبي وأى خطر ناتج عنه . اننا نشجب ذلك باعتباره انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي . واننا مع ذلك ، نحسن

ايجاد حل سلمي تفاوضي على قدم المساواة بين الطائفتين القبرصيتين ، التركية واليونانية ، دون أى تدخل خارجي .

ولهذا السبب ، فان وفد بلادي قد وقع دون تحفظ على البيان الذي أصدره المؤتمر السادس لعدم الانحياز بشأن اتفاق ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، الذي يتكون من عشر نقاط بين السيد كبريانو والسيد د نكتاش نيابة عن الطائفتين تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . ومن المؤسف أن المفاوضات التي كنا نأمل في أن تكون بقاءة وهامة ، نجدها مرة أخرى قد وصلت الى مرحلة جمود دون حل للمشاكل الداخلية الحادة والوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية. ان الأمين العام في تقريره لهذه الجمعية ، قد قدم تقريراً عن تلك الصعاب التي اعترضت سبيل التسوية وأدت الى هذا الموقف الراهن المتأزم .

وكعضو في مجموعة الاتصال لعدم الانحياز منذ رأسنا هذه الحركة ، فان وفد بلادي لم يأل جهداً في صياغة مشروعات القرارات التي تمكن الأمين العام وأطراف النزاع من ايجاد قوة دفع جديدة لاستئناف المفاوضات والتوصل الى حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص . وكما نرى ، فان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40 يفضي تماماً الى هذه النتائج .

وبوضع هذا الهدف نصب أعيننا ، فقد أيدنا انشاء لجنة مخصصة تتكون من عدد لا يزيد عن سبعة أعضاء يمكنها أن تتعاون مع الأمين العام في حالة عدم وجود تقدم في المفاوضات المقرر اجراءها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ حتى يمكن أن تيسر استئنافاً ونتائج ناجحة للمفاوضات بين ممثلي الطائفتين . ان وفد بلادي يود أن يعرب عن تأييده التام للأمين العام في تلك المهمة الحيوية التي اضطلع بها من أجل ايجاد حل دائم وعادل لمسألة قبرص . ان كوبا سوف تحاول جاهدة الحفاظ على استقلال وسيادة ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص حتى يتسنى لها في أقرب وقت ، على حد قول وزير الخارجية :

” اقامة مجتمع من الرخاء والسلم ، في قبرص موحدة وحررة ” . (A/34/PV.68 p.17)

السيد فيلي فابو (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : في اسهامه في النقاش الخاص

بمسألة قبرص في العام الماضي خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، فان وفد سيراليون قد أعرب عن أمله ، بين أموراً أخرى ، في أنه في هذا الوقت من هذا العام ، فان المتفاوضين

الأترك واليونانيين ربما يكونون قد توصلوا الى اتفاق في الرأي ، وأن مشكلة قبرص سوف تكون قد وجدت حلا دائما وحقيقيا . وبهذه الروح من التفاؤل ، فان وفد بلادى قد أيد قرار الجمعية العامة ١٥/٣٣ المؤرخ ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ وتمنى التوفيق للأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة من أجل التوصل الى تسوية تتمشى مع القرارات العديدة التي اعتمدت هنا وفي مجلس الأمن في هذا الصدد .

ان وفدى ، قد تصور تسوية تقوم على أساس قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذى اعتمد بالاجماع في أول تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ وبتصويت كل من اليونان وتركيا . ان هذا القرار يدعو بكل وضوح الى احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز قبرص ، كما أنه يحث على انسحاب سريع لجميع القوات المسلحة الأجنبية من الجمهورية ، ووقف التدخل الأجنبي في شؤونها ، والعودة السالمة لجميع اللاجئين الى ديارهم * .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد غرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) .

لا شك أنكم تذكرون انه عندما اعتمد القرار ٣٣ / ١٥ في تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي فانه ، على وجه التحديد ، أشار الى القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الصادر في ١٩٧٤ ، وأعرب عن عميق أسفه لأن قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص لم تنفذ بعد ، بل ذهب الى ما هو أبعد من ذلك وأوصى بأن يعتمد مجلس الأمن " اذا ما اقتضى الأمر ، جميع التدابير الملائمة والعملية " من أجل ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص .

وازاء هذه الخلفية فان وفد بلادي قد تابع ، في غضون هذا العام ، تلك الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام لاهياء المحادثات بين الطائفتين . والواقع اننا درسنا بعناية ذلك التقرير الوارد في الوثيقة (A/34/620) والذي يضم تفاصيل محاولته لكي يجمع الجانبين من أجل التفاوض على تسوية ، وقد أخذنا علما بصفة خاصة بملاحظاته . وفي الفقرة ٢٩ من تقريره فان الأمين العام يذكر: " ان المسعى نحو حل لمشكلة قبرص عن طريق المفاوضات بين مندوبي الطائفتين قد أدى الى تقدم ملحوظ في أحد المراحل . ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه تحت رعايتي في نهاية الاجتماع الذي تم على مستوعال في نيقوسيا في ١٩ ايار/مايو كان تقدما ملحوظا . ان هذه الفرصة كغيرها من الفرص لم تفتنم تماما ، وكانت هناك صعاب جمّة في الابقاء على قوة الدفع التي تم ايجادها " . A/34/620, Para 29

وشعور متزايد من الاحباط وخيبة الأمل ، فان وفد سيراليون يرى ان التقدم المحرز وقوة الدفع الناشئة عن اتفاق ١٩ ايار/مايو لم يدم . وكما هو معروف ، على أثر تحركات دبلوماسيية ومشاورات مكثفة ، فقد أعد الأمين العام شخصيا لاجتماع على مستوى عال يعقد في نيقوسيا في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٩ وهذا الاجتماع قد تبلور في ١٩ ايار/مايو على اثر مفاوضات مكثفة بين الجانبين وتم الاتفاق على بيان مشترك يتكون من عشر نقاط يحدد ، على أساس متفق عليه ، أولويات واجراءات المحادثات المستأنفة .

ان النقطة الأولى من البيان المشترك تنص على أن المحادثات بين الطائفتين سوف تستأنف في ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، وقد استؤنفت بالفعل . ولكننا رأينا انه بدلا من أن نجذب الشور من قرنيه وندخل في جوهر المشكلة ، فان متجددا أو آخر آثار قضايا ميدئية ووضع شروطا مسبقة ويبدو أنها محسوبة وتكفل الا تشب المحادثات عن طوقها . وعلى سبيل المثال ، فقد نصنا الى علمنا من

تقرير الأمين العام أن المتحدث باسم القبارصة الأتراك السيد اوميت اونان قد أصر على أن النقطة الثانية سوف تعالج مع النقطة الأولى رغم أن النقطة الخامسة قد أوضحت أنه :
 "سوف تعطى أولوية للتوصل الى اتفاق لاعادة تودلين اروشا تحت رعاية الأمم المتحدة مع البدء في بحث النواحي الدستورية والاقليمية لتسوية شاملة" . (المرجع السابق، الملحق ٥ ، ص (١)

وعلاوة على ذلك ، فان المتحدث باسم القبارصة الأتراك ، كقضية مبدئية ، كان يريد من المتحدث باسم القبارصة اليونانيين أن يعترف ، بالاضافة الى النص المنشور للخطوط الارشادية بسين مكاريسوس وديكتاش في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، بأن الاتفاق المذكور قد شمل المفاهيم الخاصة " بالثنائية الاقليمية " و " بأمن الطائفة القبرصية التركية " . ويبدو لسيراليون أن هذه القضايا التي ذكر أنها أولوية ومبدئية كانت ترمي الى الاطاحة بأى تقدم في المحادثات التي كان يتقصد منها أن تؤدي الى خروج من ذلك الجمود . وفي ٢٢ حزيران /يونيه ، فان مندوب الأمين العام السيد بيريز دي كويلار ، بعد التشاور مع المتحدثين ، لم يكن أمامه من بديل الا أن يعلن أن المحادثات قد توقفت . ان المحادثات ، لسبب أو لآخر ، لم تستأنف . ان وفد بلادي يؤيد تماما الأمين العام في تقييمه للموقف عندما قال :

"بينما لا أشك في أهمية المشاكل كتلك المتعلقة بثنائية الاقليم والأمن ، بيد ومن الواضح لي وكما برهنت الأحداث ان النقاش بشأنها سوف يكون عقيما " . (المرجع السابق، فقرة ٣٠)

ان وفدي مقتنع بأنه لن يتحقق تقدم اذا ما واصل أحد المشتركين في التفاوض ، التقاعس عن التزاماته الواردة في اتفاق ١٩ ايار/مايو . اننا نشعر بأن هذه الموضوعات التي نص عليها الاتفاق ، ينبغي أن تعطى بأولوية ، ان الأطراف المتفاوضة قد وافقت على : انها لا يمكن أن ترجع عن اتفاقها . ونحن نشعر ، كما تم الاتفاق عليه ، بأن الأولوية ينبغي أن تعطى للتوصل الى اتفاق بشأن اعادة التسوية الخاصة باروشا تحت رعاية الأمم المتحدة .

وفي هذه المرحلة يجب أن أقول ان وفد بلادي لا يوافق ، كما يزعم القبارصة الأتراك ، على أن مناقشة مسألة قبرص في المحافل الدولية تمثل انتهاكا للنقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار/مايو الذي ينص على أنه :

" تم الاتفاق على الاحجام عن أى اجراء من شأنه أن يعرض للخطر نتائج المحادثات "

(المرجع السابق ، الملحق الخامس ، ص (١))

وسوف يكون من السخف بل سيكون مهزلة أن نقترح ، على سبيل المثال ، أن مناقشة المسألة فسي الأمم المتحدة وهي محفل دولي ، يمكن أن تعرض نتائج المحادثات للخطر . وعلى أية حال ، فانه ينبغي ألا تكون هناك أية مخاوف فيما يتعلق بالاعلان عن قضية أحد الأطراف على العالم أجمع عندما يكون للانسان قضية عادلة وأدبية ويمكن أن تكون موضع تمحيص تام . واذ لم يكن الأمر كذلك فانها تكون قضية زائفة أو يكون هذا الطرف لديه ما يخفيه .

ان وفد سيراليون يقدم كل تأييد للأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة لاهياء المحادثات بين الطائفتين . اننا نؤيد تأييدا مطلقا البنود الأربعة للأمين العام بشأن الوضع الراهمن للمحادثات ، ونتطلع الى استمادة هذه المحادثات على أساس البيان المشترك المؤلف من عشر نقاط في وقت لا يتعدى كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ .

وان ننتقل الآن الى مسألة اللاجئين وانسحاب القوات الأجنبية ، فان وفد سيراليون مسرة أخرى ، يدعو الى تنفيذ سريع لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد . واننا نلاحظ ، بشعور من القنوط ، انه بينما هناك ٢٠٠٠٠٠ من اللاجئين القبارصة اليونانيين لا يزالون يعيشون بعيدا عن ديارهم ، أى انهم بينما أجبروا على ترك الشمال والتحرك نحو الجنوب ، فان هناك عددا كبيرا من المهاجرين قد استوطنوا في الشمال حتى يمكن للسكان القبارصة الأتراك أن يستوعبوا ١٢٠٠٠٠ في عام ١٩٧٤ وأكثر من ١٥٠٠٠٠ في عام ١٩٧٨ . لقد زعم أن هذه هي سياسة متعمدة تهدف الى تغيير الهيكل الديموغرافي للجزيرة ؛ ومن الحسير أن ندحض ذلك اذا أخذنا في الاعتبار تاريخ الأحداث الأخيرة في قبرص .

ان وفد بلادى مستاء بصفة خاصة لأن اطفال المدارس القبارصة اليونانيين من الشمال المنتظمين في المدارس الثانوية في الجنوب لم يتمكنوا في عام ١٩٧٩ من زيارة أسرهم في المنطقة الشمالية المعروفة باسم "كاباس" . وفي صيف ١٩٧٨ سمح لهم بهذه الزيارة ولكن في الوقت الحالي ، فان السلطات القبرصية التركية تصر على أن يوقع هؤلاء الأطفال على طلبات تصدر عنها يطلقون عليه الدولة التركية المتحدة لقبرص .

ورغم الجهود الدائبة والمكثفة للأمين العام ومثله الخاص لحل هذا المأزق ، فإنه لا يزال قائما . ان وفد بلادى يناشد ، على أسس انسانية ومع أخذ حسن النية في الاعتبار ، أن يسمح للأطفال بزيارة آباءهم بنفس الطريقة التي تمت في صيف ١٩٧٨ .

اننا نود أن نؤكد موقفنا تأييدا لقرار الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع باعطاء جميع اللاجئين فرصة العودة الى ديارهم ، وانذا لم يختاروا ذلك الطريق ، فينبغي أن يدفع لهم تعويض ملائم عن أراضيمهم وممتلكاتهم التي سلبت منهم . والى حين أن يتحقق ذلك ، فان أحكاما في قرارات الأمم المتحدة تتعلق باللاجئين ، سوف تظل ذات صلة . اننا لا يمكن أن نستمتع من الجانب القبرصي التركي يقول من طرف واحد ان :

" فقرات محددة نص عليها في قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، قد أصبحت غير

ذات صلة " . (A/34/620, Annex 1, P.3)

وأخيرا ، نود أن نزجي تحية الى قوات حفظ السلام في قبرص على ذلك العمل الممتاز الذى تقوم به ولا تزال تقوم به هناك . ان مجرد الشهر الاثنى عشرة الماضية :

" لم يكن فيها انتهاك لوقف اطلاق النار أو أية حركة للأمام " .

(S/13369 , Para 59)

فان ذلك دليل واضح على فعالية تلك القوات ونجاحها .

وبينما نحبي الضباط والرجال ، فإنه ينبغي ألا ننسى ان القوة المتمركزة على الجزيرة على مدى الخمسة عشرة عاما الماضية ، قد تكلفت مبالغ باهظة بالنسبة لأولئك المشتركين طواعية في الحفاظ عليها . وبالإضافة الى أن الأمين العام ، في تقريره في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، يقول ان هناك عجزا يبلغ حوالي ٦٤٨ مليون دولار بالنسبة لتمويل هذه القوة ، فإنه من الواضح ان ذلك سبب آخر يدعونا الى حل مشكلة قبرص دون أى ابطاء .

وأود قبل اختتام بياني أن اشكر السيد الدكتور فالدهايم الأمين العام ، الذى لا يكفل ، لجهوده المتواصلة في محاولة ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، حتى يمكن الوصول الى حل عادل للمشكلة يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا المقام ، أود كذلك أن أعرب عن امتناننا لمندوب الأمين العام ، السيد بيريز دى كولار لجهوده الدائبة للسعي وراء التوصل الى اتفاق

في الرأى بين الطائفتين اليونانية والتركية . ومرة أخرى ، ورغم الخبرة الماضية ، اسمحوا لي نيابة عن وفد سيراليون أن أعرب عن أملنا في أنه في مثل هذا الوقت من العام القادم فان مشكلة قبرص سوف تكون قد وجدت حلا حقيقيا وعادلا .

السيد لان (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : في وقت سابق من المداولات أدلى ممثل جمهورية ايرلندا ببيان باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، وان وفد بلادى ليتفق تماما مع هذا البيان . ومع ذلك ، ونظرا للروابط الوثيقة التي تربط بريطانيا بقبرص منذ أكثر من قرن ، فانني أود أن أدلي ببيان مختصر لأؤكد الأهمية التي تعلقها حكومة بلادى على تسوية عاجلة لمشكلة قبرص .

لقد انقضى حتى الآن ستة عشر عاما منذ أزمة كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ ، وأكثر من ٥ سنوات منذ أزمة تموز/ يولييه ١٩٧٤ ، ومع ذلك ورغم الجهود التي قام بها الأمين العام ، فاننا لا نرى أى حل قريب للمشكلة التي تقسم هذه الجزيرة . لقد رحبنا بحرارة بالاتفاق الذى تم التوصل اليه في اجتماع القمة الذى عقد في نيقوسيا في أيار/ مايو تحت رعاية الدكتور فالدهايم ، والذى يدين بالكثير لمهارته وما يتمتع به من صفات رجل الدولة . ومع ذلك ، فان المفاوضات قد أصيبت بالركود في حزيران/ يونيه بعد أن استؤنفت بفترة قصيرة ، وان المصاعب التي أدت الى هذا الركود لم يتم التغلب عليها بعد . ان تقرير الأمين العام ، قد أوضح تماما ان هذا لا يرجع الى نقص في الجهود أو الاخلاق من جانب الدكتور فالدهايم أو الأمانة أو الممثلين للأمين العام في قبرص ، وانني أوجه اليهم التحية جميعا .

ان وفد بلادى يود أيضا أن يكرر النداء الذى ذكره مندوب ايرلندا من أجل استئناف سريع للمفاوضات بين الطائفتين على أساس الخطوط العريضة التي تم الاتفاق عليها بينهما وطبقا للمقترحات التي قدمها الأمين العام والواردة في تقريره . كما نحث أيضا الطرفين على أن يقبلا ، بما في ذلك النقطة ٦ ، الاتفاق الذى المشر نقاط الذى تم التوصل اليه في اجتماع القمة الذى عقد في أيار/ مايو ، حيث انه ليس هناك أى بديل للمفاوضات المباشرة بين الطائفتين القبرصيتين . ان عليهما أن تجدا تسوية ، وهما اللتان ينبغي عليهما أن تعيشا معا هذه التسوية ، وليس هناك بديل للمفاوضات بين الطائفتين . اننا لا ننقصنا أجهزة تأسيسية ، ونستطيع أن نسير دون أن يكون هناك

أى استغلال لهؤلاء الذين من واجبهم القيام بهذه المفاوضات بين الطائفتين . ان ما نحتاجه ، فهو ارادة سياسية للتفاوض بشأن تسوية تضمن وحدة أراضي واستقلال وسيادة جمهورية قبرص . ان مثل هذا الحل ، أصبح أمرا ملحا قد طال انتظاره . ان الوقت لا يعمل في صالح أى طرف دون الآخر ، وكلما بقيت المشكلة دون حل لوقت أطول ، كلما زادت الفرقة بين الطائفتين وزادت مرارة العلاقات بينهما . ان جيلا قد نما في قبرص وليست له علاقة أو له علاقة بسيطة مع أعضاء الطائفة الأخرى . وبالإضافة الى ذلك ، وطالما ان مشكلة قبرص ستظل دون حل ، فان هذا سيكون عائقا أمام الاستقرار والعلاقات الطيبة بين البلدان في هذه المنطقة ، والتي لبريطانيا روابط قوية معها ترجع الى زمن بعيد وصدقة مستمرة ، كما انها تشكل عبئا مستمرا وثقيلًا على كاهل موارد الأمم المتحدة . وفي النهاية ، أود أن أعرب هنا عن التقدير الذى تم الاعراب عنه في بيان الدول التسع لقوات حفظ السلام في قبرص على العمل الذى قامت به .

السيد رندونو غوميز (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى يشترك

في الاعراب عن الامتنان الذى تم الاعراب عنه اثناء هذه المناقشة للعمل الممتاز الذى قام به الأمين العام لهذه المنظمة منذ سلكت مسألة قبرص طريقا خطيرا بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين . ان وفد بلادى يسعده أيضا ان يعترف بأنه بفضل المساعي الحميدة للأمين العام ، فقد استطعنا تفادى تفاقم المشكلة وقد تمت اقامة الظروف الضرورية لاجراء حوار بناء ومتسامح بين الطرفين يؤدى الى اعادة الانسجام الى قبرص ، بحيث نتفادى نزاعا جديدا بين الطائفتين الشقيقتين . ان النتائج التى تحققت حتى الآن ، قد لا تكون مشجعة بالصورة التى كنا نأملها ، خاصة اذا ما فكرنا في الوقت الذى انقضى منذ ١٩٦٥ وفي الجهود الضخمة التى بذلت من أجل ايجاد حل منصف ودائم . ان وفد بلادى لم يفقد الأمل في انه تحت الرعاية الفعالة للأمين العام ، وانما ما استتمت الطائفتان لصوت العقل ، فاننا سنعود الى الانسجام الذى كان طبيعة هذا البلد قبل أن يستقل عن الاستعمار البريطاني .

ان الظروف التي قامت بمقتضى القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي صدقت عليه وأيدته قرارات عديدة لمجلس الأمن معروفة للجميع هنا ، وقد تكررت في قرارات الجمعية العامة ٣٣ / ١٥ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، أقول ان ما ورد في هذه القرارات ما يزال طيبا وضروريا من أجل اعادة السلم والانسجام الى قبرص . ولا يمكن للسلم أن يكون أمرا مختلفا عن ممارسة العدالة ، اذ انه بغير عدالة لن يكون للسلم أساس ، وقد يتحول الى عنف لآتفه الأسباب .

وحتى يمكن أن يعود السلم الى قبرص ، فانه ليس من شك في انه يتعين علينا ان نعيد الى هذه الأمة الشقيقة سيادتها على كامل ترابها . وان القوات التي تحتل اليوم جزءا كبيرا من أراضي هذا البلد - ومهما كانت تفسيرات هذا الاحتلال والاستمرار فيه - سيتعين عليها ان تعود الى معسكراتها الأصلية . ويجب العمل على ضمان الحقوق الشرعية للطائفة القبرصية التركية ، مثلما قلنا في أول بيان ألقيناه حول هذه المسألة في ١٩٧٥ .

ومن ناحية أخرى ، من المؤكد واقعا ان حلا أصيلا وعادلا لمشكلة قبرص يمكن في قيام مفاوضات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين . وتعتمد فائدة هذه المفاوضات على معرفة ما اذا كانت الأطراف المعنية مستعدة للتصرف بمرونة كافية .

ان ما ورد في القرار ٤٣٠ (١٩٧٨) لمجلس الأمن الصادر في ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧٨ لم يكن ممكنا ان يكون أكثر دقة ، ولم يستطع وفد بلادي ان يفهم حقيقة انه بينما تثبت تطورات السلم والتكنولوجيا انه ليست هناك أية حدود لما يستطيع الانسان ان يقوم به من أجل التغلب على المصاعب المادية والمشاكل المعقدة ، لم يستطيع هذا الانسان أن يجد طريق السلم ، واذ ما نظرنا الى المسألة في مضمونها الانساني فلاشك ان هذا هو أجمل الطرق وأيسرها . وهو يتضمن ممارسة العدالة فوق أي طموح انساني زائل . ويسعد وفد بلادي ان يكون بين المشتركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة ٣٤ / ٤٠ لاننا نؤمن انه يعكس شعور الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة ، وهو يتجه الى الهدف الذي أشرت اليه في بياني . ولذلك ، فان كوستاريكا قد شاركت في تقديمه . وختاما ، ومثل العديد من الوفود ، يعبر وفد بلادي عن أمنيته وأمله في أن تتمكن أطراف هذا النزاع المؤلم من أن تستأنف الحوار المتوقف بأسرع ما يمكن . وتحت القيادة الحكيمة والمحايدة للأمين العام ، فانه سيتمكن التوصل الى نقطة التوازن بين مصالح الطائفتين بحيث يشرق السلم مرة أخرى في سماء قبرص الجميلة ، هذا البلد الذي تدب له الثقافة العالمية بالكثير .

السيد دورجسي (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : ها نحن مرة أخرى نتناول مسألة قبرص ، ويوضح ذلك انها قد تتحول الى مشكلة دائمة على جدول أعمال الجمعية العامة ، وهي مشكلة معقدة لا تتوفر بشأنها أية بوادر للأمل في حل قريب .

لقد أصبحت قبرص مركز اهتمام الأمم المتحدة منذ ٢٦ عاما عندما كان مواطنوها يخوضون نضالا للتحرر من السيطرة الاستعمارية ولقد تحققت الاستقلال . ولكن مرة أخرى ، فان قبرص أصبحت تثير قلق الضمير العالمي كبلد تهدده الحرب الأهلية ، وخطر التدخل الأجنبي . ومنذ ١٩٧٤ عندما احتلت اراضي قبرص من قبل قوات عسكرية أجنبية ، فلقد أجرينا مناقشات سنوية تمخضت عن قرار في كل عام . وكان آخر هذه القرارات القرار ٣٣ / ١٥ للجمعية العامة .

ولقد طالب أول قرار اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد وهو القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤ باحترام استقلال وسيادة ووحدة اراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص ؛ كما انه حث على سرعة انسحاب كافة القوات العسكرية الأجنبية ، والأفراد العسكريين من البلد وعدم التدخل في شؤونه الداخلية من قبل الدول الأجنبية . وطالب كذلك بعودة جميع اللاجئين الى ديارهم ، واجراء مفاوضات بين الطرفين المتنازعين أي الطاقتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية بهدف التوصل الى حل سياسي مقبول . ان الجمعية العامة لم تقر هذا القرار فحسب ، بل ان الأطراف المعنية قد وافقت عليه كذلك . وفي هذه الظروف ، يبدو ان هناك اطارا للحل . ومع ذلك ، ومن خلال هذه القرارات الجيدة أماننا ، فلقد عجزنا عن تنفيذ أحكامها ، حتى نزيل هذا البند من جدول أعمالنا السنوي .

ولقد عمل مجلس الأمن أيضا بنشاط في مسألة قبرص . ان قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) قد صدق على قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ودعّمه . ولقد اتخذ مجلس الأمن قرارات أخرى حول هذا الأمر . وليس هذا بغريب ، ان أن للمشكلة آثارا خطيرة ليس فقط على قبرص ، ولكن أيضا على السلم والأمن الدوليين ، وعلى ذلك فانها تقع في لب اختصاص مجلس الأمن . ومن بين المبادرات ذات المفعول التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد اقامة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التي فوضت من قبل مجلس الأمن مبكرا في ١٩٦٤ بقراره ١٨٦ (١٩٦٤) . واعترافا بقيمة هذه القوة في المنطقة ، فان مجلس الأمن بموجب قراره رقم ٤٥١ (١٩٧٩) قد مد من وجود هذه القوة لستة أشهر أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

ونحن نشيد بالعمل الذي تنهض به قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من أجل ضمان عدم اراقة الدماء بين عناصر العنف ، وحتى يمكن لمواطني هذا البلد ان يستمروا في حياتهم بطريقة طبيعية ولكن الأهم من ذلك هو التوصل الى الحل الأسمى الذي كلفنا به - في الأمم المتحدة - الأمين العام للنهوض به بمسؤولية خاصة .

وخارج محافل الأمم المتحدة أيضا فان مشكلة قبرص كانت موضوع مناقشة وأسى . ان قبرص ليست فقط من الأعضاء المؤسسين ، بل هي شريك نشط في حركة عدم الانحياز ، فليس من المستغرب أن آلام هذا البلد قد استرعت انتباهها كبيرا أثناء المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في تموز/يوليه ١٩٧٨ . ان البيان الختامي لهذا المؤتمر قد ندد باحتلال القوات العسكرية الأجنبية لبعض أجزاء من هذا البلد . لقد عبر الاعلان عن التضامن والتأييد لهذه الدولة ودعا الى التنفيذ الفوري لقرارات الأمم المتحدة المعنية . وفي هذا العام ، فان مؤتمر قمة عدم الانحياز في هافانا أعاد مرة أخرى تأكيد دعمه لهذا الاعلان ، وطالب باحترام سيادة قبرص ووحدة أراضيها .

ان الوضع الحالي في قبرص ما زال دون تغيير . ان جزءا من أراضيها ما زال تحت الاحتلال الأجنبي وما زالت مشكلة اللاجئين قائمة ، مما يحرم الكثير من القبارصة من مساكنهم ومن حقوقهم الانسانية ، ان التقسيم على أساس الأمر الواقع لهذه الجزيرة يهدد استقلالها ووحدة أراضيها بينما تزداد الحرارة في نفوس كل طائفة تجاه الأخرى . ولاشك أن استمرار الوجود التركي ممثلا في القوات الأجنبية يؤدي الى استمرار الكراهية بين الطائفتين ويجعل تفاهمهما وتعاونهما المشترك أكثر صعوبة .

لقد ذكر قادة قبرص انهم يربفون في ايجاد النظام والسعادة لكل مواطني البلاد بالطرق السلمية . وهذا أمر مطلوب في الواقع ، انه يتفق مع مثل الأمم المتحدة ، ولكن بيد وأن الجهود ما زالت غير مثمرة . لقد كانت هناك دورات عديدة من المحادثات بين قادة الطائفتين ولكن للأسف فاننا رأينا أن قوة الدفع والتفاوض اللذين تولدا نتيجة هذه المحادثات كانا من قبيل الأوهام . ان الثقة والتعاون بين الطائفتين ، وهما أمران لا فنى عنهما في أى حل ناجع للمشكلة ما زالا بعيدين عن الأنظار وأن دور الأمم المتحدة مع ذلك لا يمكن تجاهله .

اننا فسي الجمعية العامة ندين بالشكر الى الأمين العام وممثلته القادر ، اللذين لم يدخرا أى جهد في محاولة الوفاء بالمسؤولية التي القيناها عليهما .

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي فان الأمين العام قد قام بمشاورات مع وزير خارجية قبرص حول بعض المقترحات المحددة التي تهدف الى ايجاد اطار لحل المشكلة وللمساهمة في استئناف المفاوضات بين الطائفتين . وطبقا لهذه المشاورات قدمت ورقة عمل لجميع الأطراف المعنية . وبالرغم من الجهود المكثفة فان خلافا واسعا بين الطائفتين حول نقاط عديدة هامة . وان الجهود المستمرة

التي تمخض عنها عقد اجتماع على مستوى عال بين الطرفين في ١٨ و ١٩ أيار/مايو من هذا العام تحت اشراف الأمين العام أدى الى اصدار بيان مشترك من عشر نقاط .
وفي رأينا ، فان هذا بيد و فرصة طيبة ، فطالما ظل الحوار بين الطرفين المعنيين ستبقى الفرصة متاحة للوصول الى حل .

ومع ذلك ، فاننا نأسف لأن المفاوضات قد توقفت وأن الكراهية والشك اللذين تواجدا بسين كلا الطائفتين لا يمكن توقع زوالهما دون اشراف محايد ، وحسن النية . وان قرارات الأمم المتحدة ، بما فيها من نصوص محايدة وعادلة يجب أن تلعب دورا . وحتى تنجح المفاوضات ، فمن الضروري أن تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأن تتم دون تدخل أجنبي . ان تسوية سلمية عن طريق المفاوضات وتحت اشراف الأمين العام بيد وأنها الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق ، والأمل الأفضل الذي تستعيد به قبرص وضعها غير المنحاز مع سيادتها ووحدة أراضيها .
ان ظاهرة مشجعة تبد و فيما لاحظها الأمين العام في تقرير أخير عندما يقول :

" ان الأوضاع القائمة للأطراف تبد و في بعض الأحيان غير بعيدة كما تبد و لأول

وهللة " . (A/33/348, para.20)

ان اليونانيين والأترك لم يكونوا أبدا في حالة خلاف أو خصام ، فقد عاشوا سويا فسي صداقة لسنوات طويلة وان لدينا دليلا رسميا على ذلك في شكل معاهدة الصداقة والحياد والوفاق بين اليونان وتركيا الموقعة في أنقرة في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٠ ومعاهدة " التفهيم المخلص " التي وقعت بعد ثلاث سنوات في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣ .

ولعدة قرون فقد ساد التعايش المتسامح في قبرص ، ان لماذا لا يمكنه أن يستمر ، بالتخلي عن احداث السنوات الماضية واعتبارها مرحلة مؤسفة ؟

ان قبرص كدولة مشاركة في تكوين حركة عدم الانحياز تستحق الدعم الكامل لتلك الحركة .
وكعضو في هذه الحركة ، وكدولة صغيرة نامية ، وكعضو في المجتمع الدولي الذي يسمو على كل شيء ، والذي يربط بيننا جميعا فان وفد بلادى يؤيد كافة الجهود التي تبذلها الجمعية العامة من أجل اتخاذ الخطوات الممكنة للوصول الى حل ناجح لمأساة قبرص . ان وفد بلادى لذلك يؤيد مشروع القرار المعروف علينا والذي قدمه ببالافة السيد ممثل الجزائر ، وهو مشروع القرار الوارد في

الوثيقة A/34/L.40 .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣